KÖPRÜLÜ KÜT.
334
M. ASIM BY.

منطق جملهسی ایساغوجی

حمل صغری وضع کبری شکل اول شاندر کربونک عکسن قلورسک شکل رابع شاندر

ایکسی ده وضع اولورسه شکل ثالث شاندر ایکسی ده حمل اولورسه شکل ثانی شاندر

یا مهیمن

۱۴۵ ساعت

مشتریدر

۴	۹	۲
۳	محمد دام محمد	۷
۸	۱	۶

و ی ـ و

١٣	٣	٢	١٦
٨	١٠	١١	٥
١٢	٦	٧	٩
١	١٥	١٤	٤

مطلعه جمله سيدر

مستصحبه الفقير محمد حقي
ابن كامل بن محمد
فوزير
٨٤

٢٢٤

مستصحبه الفقير
محمد محي الدين
حقي باشا
زاده

تم استصحبه بالشرا
السيد عبد الرحمن زاده سيد مصطفى باشا

الحمد لمن حمده احسن كل المقول • وشكره اشرف
ما يحتلج به في العقول • والصلوة على محمد المقبول
الذي لم يمل اليه الجهول وبعد فجمعت من لخواشي
للمبتدي باستعانة القادر من الكتب مع ضم ما
لاح الفاتر • وما فعلت هذا الا اعتمادا على اغماض الابصار
من مواقع الانظار • فاني لقران ما استوجه فكري
غير صحيح قال الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره
الممكن سواه وغيره اقول نذكر فيه ثلث مقالات
الاولى في بيان مفهومات هذه الاشياء الثانية في بيان
وجه الحصر ووجه تقديم البعض على البعض الثالثة في
النسبات مع الاجوبة المتعالقة الاولى في بيان المفهومات
الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدا

مطلقا

مطلقا فالثناء جنس شامل له وللشكر وللمدح و
قوله باللسان احتراز عن صنفي الشكر وهما الشكر بالجنان
والشكر بالاعضاء وعلى الجميل الاختياري لتحقق ماهيته
الحمد لان الحمد في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا
على حسنه او على شجاعته وقصدا اي مقصودا به تعظيم
من الثناء له احتراز عن الاستهزاء وعن قول من قال
فلانا عالم بخرير قد قرأه على فانه لا يقصد فيهما تعظيم
من الثناء له ومطلقا سواء كان بعد الاحسان او قبله
وانه علم لذات الواجب المستجمع لجميع الصفات • ولذا
قال الحمد لله ولم يقل للواجب او غيره لانه على استحضار
لفظة انه بجميع الصفات يكون الحمد لله مقابلة الحمد لجميع
الصفات اولم يقل الحمد للواجب او غيره ليتلاءم قسم
اختصاص الحمد بوصف دون وصف آخر الواجب الوجود
هو الذي يقتضي وجوده لذاته اي ذاته توجب وجوده
كالباري تعالى وانما وجب وجوده لانه موجد الاشياء

والموجد لا يكون الا كذلك فان قلت فعلى هذا يلزم
تقدم الشيئ على نفسه وكون الشيئ موجودا مرتين لانه
لما كان الذات سببا وموجبا للوجود كان مقدما
بالوجود عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب
فان كان الوجود المتقدم عين الوجود المتاخر يلزم
تقدم الشيئ على نفسه وهو باطل وان كان الوجود المتقدم
غير الوجود المتاخر يلزم ان يكون الشيئ موجودا مرتين
وهو باطل ايضا قلت ان ذاته من حيث هي هي توجب
وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الشيئ
على نفسه ولا يكون موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير
كون الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر التسلسل لانه
ان كان الوجود المتقدم الذي غير المتاخر مقتضى الذات
كان الذات مقدما عليه بالوجود فهذا الوجود غير الوجودين
المتاخرين بالفرض فيحصل للذات وجود ثالث وهذا
الوجود الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات كان الذات

متقدما عليه بالوجود ويمكن تقديره الى غير النهاية فيلزم
التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا
اهم من مصرف الاذهان والممتنع هو الذي يقتضي
عدمه لذاته والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه
لذاته بل يكون وجوده وعدمه من غيره وهو الله تعالى
وانما وجب وجود الباري لانه موجد الاشياء والموجد
لا يكون الا كذلك وانما امتنع تنظيره لان وجود النظير
يستلزم للفساد وهو فساد العالم كما بين في علم
الكلام وانما سوى وجود الممكن وعدمه لانه لا يضر وجوده
وعدمه ولا ينفعان بخلاف الواجب فانه ينفع وجوده
ويضر عدمه وبخلاف الممتنع فانه يضر وجوده وينفع عدمه
ولا يضره اعلم ان للممكن عدما قديما وهو العدم
الذي قبل وجوده وعدما حادثا وهو العدم الذي بعد
وجوده والمراد من قولنا عدم الممكن من غيره عدمه الحادث
لا العدم القديم والا لم يوجد الاعدام القديمة لانه العدم

الذي قبل وجوده ان كان من غيره وهو الله تعالى
كان هذا العدم مسبوقا بالارادة وكل مسبوق
بالارادة حادث فهذا العدم حادث فلم يوجد الا عدام القديمة
مع ان المنطقيين قائلون بالاعدام القديمة وعلم منه
ان الاعدام اما حادثة او قديمة وكل واحد منها اما
وقوعي او فرضي فالعدم القديم الوقوعي حاصل للممكن
قبل وجوده والعدم الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن
بعد وجوده والعدم القديم الوقوعي حاصل للممتنع
ولم يحصل له العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد الوجود
ووجود الممتنع محال فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع
محال والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل
للجواب لا العدم القديم الوقوعي ولا العدم الحادث الوقوعي
لان وجود الله تعالى ازلي وابدي منزه عن العدم الوقوعي

المقالة الثانية في بيان وجه الحصر ووجه تقديم البعض على
البعض اما وجه الحصر فهو ان الشيء اما ان يسلب الضرورة

عن طرفيه معا او عن احد طرفيه فان كان الاول
فهو الممكن وان كان الثاني فهو لا يخ اما ان تسلب
الضرورة عن طرفيه العدم او عن طرفه الوجود والاول
الواجب والثاني الممتنع فان قلت هذا الحصر ليس
بحصر لانه يوجد القسم في العقل ليس من اقسام
التي هي في الحصر وهو ان يكون الشيء طرفاه ضروريا
قلت هذا القسم وقوعه ممتنع لانه يلزم منه اجتماع النقيضين
بخلاف الاقسام الباقية فنتأمل فيه واما وجه الحصر
بوجه آخر فهو ان الشيء لا يخلو من ان يكون مقتضيا
لوجود ذاته او مقتضيا لعدم ذاته او لم يقتض شيئا منهما
فان كان الاول فهو الواجب الوجود والثاني فهو
الممتنع والثالث فهو الممكن وانما قدم الواجب على الممتنع
لان امتناع النظير موقوف على الواجب لان الواجب
نظير له والنظير له موقوف عليه للنظير لانه ما لم يثبت
النظير له لم يتصور النظير فكان موقوفا عليه لامتناع

النظير لان الامتناع موقوف على النظير لانه عرض يقوم
بالنظير والعرض موقوف على ما يقوم به فاذا كانا موقوفا
على النظير له والنظير له موقوفا عليه للامتناع لان الموقوف
عليه للموقوف عليه للموقوف موقوف عليه لذلك الموقوف
فثبت ان امتناع النظير موقوف على الواجب والموقوف
عليه مقدم على الموقوف ولذا قدم الواجب عليه وهذا الوجه
يدل على تقديم الواجب على الممتنع وانما الوجه الذى يدل
على تقديم الواجب على الممتنع والممكن معا وهو ان الواجب
صفة يجوز على من هى له وغيره صفة يجوز على غير من هى له
وتقديم الاول اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان
قلت الواجب صفة يجوز على غير من هى له كالممتنع و
الممكن لان الواجب وصف الوجود لا وصف انه كما ان
الممتنع هو وصف النظير لا وصف انه تعالى والممكن هو وصف
الغير لا وصف انه تعالى قلت الوجود عين ذات الباري كما
بين في الحكمة وتقدم الممتنع على الممكن لان الممتنع هو سلوب

الضرورة

الضرورة عن احد طرفين والممكن هو سلوب الضرورة
عن الطرفين معا فاعتبر الطرف المسلوب لان الطرف المسلوب
واحد في الممتنع واثنان في الممكن واثنان قبل الواحد و
المقالة الثالثة في السؤالات مع الاجوبة فان قلت
التحميد واجب لله تعالى فلم يحمد الشارع بل اخبر عن ثبوت
الحمد قلت المراد بالحمد اتيان ما يشعر بالتعظيم والاخبار
عن ثبوت الحمد لله تعالى يشعر بالتعظيم فان قلت الواجب
اسم الفاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا اريد بمعنى الحال و
الاستقبال لا بمعنى الماضي والواجب ههنا بمعنى الماضي
لان كون الله تعالى واجبا شئ قديم قد وجد في الزمان الماضي
قلت الواجب يدل على الحال فان كون الله تعالى واجبا
موجودا في الحال وكون الواجب موجودا قبل الزمان الحال
لا يقدح كون الواجب موجودا في الحال فان قلت لا عدم
للواجب اصلا فلم قلتم طرفه العدم غير ضروري قلت
العدم العرضي حاصل للواجب كما مر فان قلت لا وجود

للممتنع ايضا فلم قلتم طرفه الوجود غير ضروري قلت الوجود
للممتنع فرضي لا وقوعي فان قلت يلزم من قوله الممكن
سواء بارجاع الضمير الى الواجب ان يكون الممتنع ممكنا لان
الممتنع ايضا مما هو غير الواجب اي سواء كون الممتنع ممكنا
محال قلت الضمير يرجع الى الواجب والممتنع معا وافراد
الضمير باعتبار كل واحد منهما فمعنى قوله الممكن سواء الممكن سوى
كل واحد من الواجب والممتنع وهذا الجواب صحيح او نقول
ان الضمائر راجعة الى الالف واللام قبلها فيكون تقدير
الكلام الحمد لله الذي وجب وجوده الذي امتنع نظيره
الذي امكن سواه وغيره الذي صدر باختياره شره و
خيره وبعضهم اجاب بقوله بان المراد بالامكان الامكان
العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وهو يشمل
الممتنع لان الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه وهو طرفه
الوجود واعترض عليه بان يشمل الواجب ايضا لان
الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه ايضا وهو طرفه العدم

فلم

فلم يكن لقوله الممكن سواه معنى ثم اجاب عنه هذا البعض
بان المراد بالامكان الامكان العام مقيدا بجانب
الوجود لا عن جانب العدم والامكان العام بهذا المعنى
لا يصدق على الواجب لان الضرورة ليست بمسلوبة عن
جانبه الوجود ولكن يصدق الممتنع والممكن الخاص اما صدقه
على الممتنع فظاهر لان الضرورة مسلوبة عن جانبه الوجود
ودون جانبه العدم واما صدقه على الممكن الخاص فلانه اذا
كان الضرورة مسلوبة عن طرفه الوجود والعدم كانت
مسلوبة عن طرفه الوجود والعدم كانت مسلوبة عن طرفه
الوجود ضرورة وهذا الجواب ليس بصواب لانه ليس
بصواب لانه ليس بمطابق لغرض الشارح وعدم مطابقته
لغرض الشارح معلوم لمن له ادنى لب ولانه يلزم من
هذا الجواب ان يكون قسم الشيء قسيما له لان الممتنع
قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح قسيما له واما
قلنا وقد جعله الشارح قسيما له لان مقصود الشارح بيان

الصفات المتغايرة بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل
واحد منها على الآخر فيكون كل واحد من الصفات الثمانية
قسيما للآخر فيلزم قسم الشيء قسيما له وهو ظاهر البطلان
فان قلت قوله سواه مغن عن قوله وغيره فيلزم التكرار
قلت لا نسلم لزوم التكرار لان الثاني عطف تفسير للاول
وان سلم لزوم التكرار لكنه جائز للتفنن في العبارة وهذا
مرغوب عند البلغاء اي عند العقلاء من البليغ وهو الكاملة

قال الفادر باختياره شره وخيره اقول اعلم ولدان
الاختيار والارادة عند المتكلمين صفة زائدة مغايرة
للعلم والقدرة مرجحة لوقوع مقدور ان الله تعالى في وقت
دون وقت وعلى حالة دون هيئة كما بين في كتب
الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح الفادر باختياره
اشارة الى رد مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب موجب
بالذات لا فاعل بالاختيار ونسبة مقدوراته اليه كنسبة
الاحراق الى الشمس او الانارة الى النار اي كما ان ايجاد الشمس للاحراق

واجب

واجب كذلك ايجاد الواجب للمقدورات واجب وايضا
اشارة الى رد مذهب الثنوية والمجوسي لانهم قالوا
ان الله تعالى لا يقدر على الشر والا لكان شريرا اجيب عنه
بان الخير والشر باعتبار ذاتهما ليس بخير ولا شر بل
بالنسبة الى غيرهما فيجوز ان يكون الشر بالنسبة الينا
شرا وبالنسبة الى الله تعالى لا يكون شرا فلا يكون الله تعالى
بسبب صدور الشر عنه شريرا حاصله ان خالق الشر و
هو الله ليس بشرير بل كان بالنسبة الى غيره وهو العباد
وانما قدم الشر على الخير لان مقصود الشارح بيان ارادة
الله تعالى الشر لا ارادة الله تعالى الخير لان ارادة الله تعالى
الشر مختلف فيه وارادة الله تعالى الخير وان كان مختلفا
فيه ايضا لان الثنوية قائلون بان فاعل الخير يزدان
وفاعل الشر اهرمان واردوا بهما ملكين فخ وانه منزه
عن فعل الخير والشر لكن قائلين بعدم ارادة الله تعالى الشر
اكثر من القائلين بعدم ارادة الله تعالى الخير فكان ارادة

الخبر متفقا عليه بالنسبة الى ارادة الله تعالى الشر فكان
ذكر ارادة الله تعالى الخير بالتبع لانه لما كان المقصود بيان
ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا والذى وقع النزاع فيه
كثيرا هو ارادة الله تعالى الشر فكان مقصودا بالذكر و
المقصود بالذكر اولى بالتقديم من غيره اولان الشر
اقل حرفا فى الكتابة من الخير والاقل لخفته اولى بالتقديم
اولان فى الخير حرفا ثقيلا وهو الحاء وحرف علة وهو
الياء وكان ثقيلا ومعتلا وفى الشر لا يوجدان وكان
لفظ الشر خفيفا وصحيحا والخفيف الصحيح اولى بالتقديم
لان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور والخير سبب الظلمة
مقدم على النور فى كلام الله تعالى نحو وجعل الظلمات والنور
ولذا قدمه عليه ههنا اتباعا لكلام الله تعالى قال اردت
ان اكتب بالتماسهم اوراقا اقول فيدل عليه ان الاوراق
ليست بمكتوبة بل المكتوب هو الحروف فلم قال الشارح
ان اكتب اوراقا اجيب عنه بان هذا من قبيل ذكر المحل

وارادة

وارادة الخير يعنى ذكر ان شرح الاوراق واراد بها الحروف
لان الحروف حالة فى الاوراق قال اعلم ان للمنطقيين
اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدى اقول هذا الكلام
اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فان قيل يلزم
من كونه آلة للعلوم فان قيل يلزم من كونه آلة للعلوم
كونه آلة لنفسه لانه من العلوم قلت المراد من العلوم
فى قوله اذا اراد ان يشرع فى شئ من العلوم سوى المنطق
وبعضهم اجاب بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق طرق
كلية يعرف بالطرق الجزئية التى يعرف صحتها وفسادها
بالمنطق الذى هو الطرق الكلية فحاصله ان الطرق
الجزئية آلة للمنطق الذى هو الطرق الكلية وهى آلة
للطرق الجزئية فيكون الطرق الكلية آلة للطرق
الكلية فيكون الطرق الكلية آلة للطرق الجزئية لان
آلة الآلة للشئ آلة لذلك الشئ ويكون الشئ
آلة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الدور لان معرفة

الطرق الكتابة وهو متوقف على معرفة الطرق الكتابة فيلزم
الدور وهو ان يتوقف الشئ على ما يتوقف على ذلك الشئ
وهو باطل لانه يلزم منه توقف الشئ على نفسه كما اذا توقف
ا على ب وب على ا كان ا موقوفا على ا لان الموقوف
على الموقوف على الشئ موقوف عليه فيلزم توقف الشئ على نفسه
وهو باطل اعلم ان المراد بالوجوب في قولنا يجب استحضارها
هو الوجوب الكفائي اي الوجوب المبني الغير الشرعي لا الوجوب
الحقيقي وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي
لان استحضار الاصطلاحات ساوية الضرورة عن طرفه
الوجود ولانه من الممكنات ولا شئ من الواجب الحقيقي بذلك
وايضا لا يأثم العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب
الحقيقي ولا الوجوب الشرعي ولان كثيرا من المبتدئين يحصلون
كثيرا من العلوم من غير ان يعلم شيئا في تلك الاصطلاحات
فان قلت لم وجب استحضار تلك الاصطلاحات على المبتدئين
اذا اراد ان يشرع بشئ من العلوم قلت لان المنطق آلة

لسائر العلوم كلها وآلة الشئ متقدمة على ذلك الشئ
ولكونه آلة عرفوا المنطق بانه آلة قانونية تعصم
مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر قال اي غوجي اغوا
هو لفظ مركب من ثلثة الفاظ في لغة اليوناني وهو ايس
واغو واجي ومعنى الاول في لغة اليونان في العربية
انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث ثمة حذفت الف
اجي واغو للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعله علما للكليات
الخمس فان قلت لم انحصرت الكليات الخمس المذكورة لم
يكن زايدا او ناقصا قلت لان الكلي اذا نسب الى ما تحته
من الجزئيات اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات
او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو
النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وبشر و
غيرها وان كان الثاني اما ان يكون تمام المشترك بين
الماهية وبين نوع آخر وهو الجنس وان لم يكن فهو الفصل
وان كان الثالث اما ان يكون خارجا مختصا بماهية

لسابر

اولم يكن فان كان الاول فهو الخاصة وان لم يكن فهو
العرض العام فان فات المناسبة غير حاصلة بين المقول
والمقول اليه مع انها واجبة بينهما فات لازم وجوب
المناسبة بينهما فان صاحب الشمسية اطلق التشبيه
على الاستفهام والامر على النهي مع انه لا مناسبة بينهما
اى بين الامر والنهي لان الامر يدل بالوضع على طلب
الفعل والنهي يدل على ترك طلب الفعل وبين التشبيه
والاستفهام لان الاستفهام يدل بالوضع على طلب الفهم
والتشبيه لا يدل على الطلب دلالة وضعية وانما جاز
عدم المناسبة بينهما لانه لا مناقشة في الاصطلاحات
وبعضهم قال انه اسم للحكيم المستجمع للكمالات الخمس
فسموا به تسمية للمستجمع باسم المستجمع قال وهي
النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام اقول
وانما قدم النوع على الجنس مع ان الاولى عكسه لان الجنس
جزء النوع وجزء مقدم على الكل لان ما صدق عليه النوع قليل

وما صدق

وما صدق عليه الجنس كثير والقليل قبل الكثير وقدم
النوع على الفصل مع ان عكسه اولى لما قالوا ان
النوع يقع في جواب ما هو والفصل لا يقع في جواب ما هو
والواقع في جواب ما هو اشرف لانه تمام ماهية الشيء
والاشرف اولى بالتقديم وقدم النوع على الخاصة و
العرض العام لانهما عارضان والنوع معروض فالمعروض
مقدم على العارض لان المعروض متبوع والعارض تابع
والمتبوع قبل التابع وقدم الجنس على الفصل لان
الجنس امر مبهم غير متحصل منفسه بل يحتمل على اشياء
كثيرة فيحصله الفصل ويخصصه ويزيل ابهامه فلا بد
ان يذكر اولا غير متحصل من امر مبهم حتى يخصصه الشيء
ويزيل ابهامه وقدمه على الخاصة والعرض العام لانهما
عارضان والجنس ذاتي والذاتي اولى بالتقديم لان
الذاتي نفس ماهية الشيء او جزؤه ونفس الشيء و
جزؤه مقدم على عارضه وقدم الفصل على الخاصة

والعرض العام لانه ذاتي والذاتي مقدم على العارض كما
مر آنفا وقدم الخاصة على العارض العام لان ما صدق عليه
الخاصة قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل
الكثير قال والدلالة آه اقول وانما قدم الدلالة على
الدال والمدلول مع ان الاولى حكسه لان الدلالة موقوفة
عليهما والموقوف عليه مقدم على الموقوف لانه لو كانت
الدلالة علة لاتصاف الدال بالدالية واتصاف المدلول
بالمدلولية كانت مقدمة عليهما لان العلة لصفة الشيء
متقدمة على ذلك الشيء متصفا بهذه الصفة وانما قلنا
ان الدلالة موقوفة عليهما لان الدلالة من الامور النسبية
القائمة بالمتضايفين لان الدلالة قائمة بالدال والمدلول
فيكون موقوفة عليهما واعلم ان المراد بالدلالة ههنا اعم
من الدليل المصطلح عند اهل الكلام اي سواء كان يلزم
من التصور بشيء آخر ومن التصديق بشيء التصديق بشيء
آخر وانما قدم الدليل على المدلول لان علم الدليل علة لعلم

بشيء التصور صح

المدلول

والمدلول والعلة مقدم على المعلول قال والدلالة
ينقسم الى طبعية وعقلية اقول اعلم اولا ان الدلالة
اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان الدال لفظا
فلفظية وان لم يكن فغير لفظية وآلة الاولى اللفظية
منقسمة الى طبعية وعقلية ووضعية كما ذكرها
الشارح مثال الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة
زيد على معناه وهو الذات المخصوص ومثال الدلالة
اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ ومثال الدلالة اللفظية
الطبعية كدلالة اخ على وجع الصدر والدلالة الغير
اللفظية منقسمة الى وضعية ان كانت بتوسط كوضع
الخطوط والعقود والاشارة والنصب لان الواضع
وضعها لمعان مخصوصة فان النصب مثلا كالخشبة
المنصوبة في الماء يدل على ان هذا المكان منقذ بالوضع
وكذا غيره وآلة عقلية ان لم تتوسط الوضع كدلالة

او الجوان ان طن مع الشخص

فان قيل ان الدلالة مطلق الدلالة على الاعم فغلط لان
الخشب الطائفة والشخص والانسان عام والعالم
جزء من العالم وليس بمعلول ولا مقدم عليه
العلل

كدلالة العالم على الصانع والى طبيعية كدلالة الحركة
بالخل والصفرة على الوجل ولم يذكر الشارح الدلالة الغير
اللفظية باقسامها لان المقصود بالنظر للمنطقيين الدلالة
اللفظية الوضعية لانها المستعملة في العلوم على ما لا يخفى
قال او يدل على ما يلازمه في الذهن اقول اى يدل
على شئ يلزم العلم به من العلم بمفهوم اللفظ اى
الدلالة الالتزامية على التي يلزم من العلم بالملزوم
العلم باللازم عن غير احتياج الى وسط وهو ما يقترن
بقولنا لانه اى يقع محمولا للموضوع الذى هو اسم ان
المصدرية بلام التعليل كالمتغير في دليل اثبات الحدوث
للعالم وهو قولنا لانه متغير وكل متغير حادث فان
المتغير وقع محمولا للموضوع الذى وقع اسم ان المصدرية
بلام التعليل وهو العالم لان الضمير في انه عبارة عن
العالم راجع اليه ومن غير احتياج الى علم اللازم في الجزم
باللزوم بينهما وهذا هو معنى اللزوم البين بمعنى الاخص

واللازم

واللازم البين هو الذى يكون تصور الملزوم هو
تصور اللازم في الجزم بينهما وهو معتبر بالدلالة الالتزامية
كالزوجية للاربعة فانه يلزم من العلم بماهية الاربعة
العلم بزوجية الاربعة قال لان اللفظ لا يدل على
كل امر خارج اقول لانه ان دل على كل امر خارج لزم
دلالة اللفظ على امور غير متناهية لان كل خارج من
معنى اللفظ امور غير متناهية ولو دل على كلها لزم
دلالة اللفظ على امور غير متناهية وهو ظاهر البطلان
قال لان الملازمة الخارجية اقول لا بد في هذا المقام
من معرفة الملازمة مطلقا والملازمة الخارجية والملازمة
الذهنية ومعرفة اللازم والملزوم ومعرفة الشرط و
المشروط اعلم ان الملازمة مطلقا هي كون الشئ مقتضيا
للآخر والشئ الاول هو المسمى بالملزوم والثاني هو المسمى
باللازم لوجود النهار كطلوع الشمس لوجود النهار فان طلوع
الشمس مقتض لوجود النهار وطلوع الشمس ملزوم ووجود

النهار لازم له والملازمة الخارجية اى كون الشئ مقتضيا
للاخر فى الخارج اى فى نفس الامر اى كلما ثبت تصور الملزوم
فى الخارج ثبت تصور اللازم فيه كالمثال المذكور وكالزوجية
للاثنين فانه كلما ثبت طلوع الشمس فى الخارج ثبت وجود
النهار فيه وايضا كلما ثبت ماهية الاثنين فى الخارج
ثبت الزوجية فيه والملازمة الذهنية هى كون الشئ
مقتضيا للاخر فى الذهن اى متى ثبت تصور الملزوم
فى الذهن ثبت تصور اللازم فيه كملزوم البصر للعمى
فانه كلما ثبت تصور البصر فى الذهن اعلم ان بين
الملازمة الخارجية والملازمة الذهنية عموما وخصوصا
مطلقا والملازمة الذهنية اعم من الملازمة الخارجية
لانه كلما ثبت الملازمة الخارجية ثبت الملازمة الذهنية
لانه كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم فى الخارج
ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم فى الذهن وليس
كلما ثبت الملازمة الذهنية ثبت الملازمة الخارجية لانه

ليس

ليس كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم فى الذهن
ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم فى الخارج فانه ثبت
تصور البصر عند تصور العمى فى الذهن ولم يثبت فى الخارج
والشرط هو الذى يتوقف عليه الشئ ولم يدخل فى ماهية
الشئ ولم يؤثر فيه والموقوف بالمشروط والموقوف عليه
بالشرط كالوضوء للصلوة فان الوضوء شرط موقوف عليه
للصلوة وليس بداخل فيها ولا بمؤثر فيها واذا عرفت
هذا نقول ان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة
الالتزامية لم يتحقق دلالة الالتزامية بدون الملازمة
الخارجية لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما لا
يتحقق الصلوة بدون الوضوء واللازم اى عدم
تحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية
بط وكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطا
لان بطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما قلنا
اللازم بط لان العدم اى الذى مفهومه عدمى كالعمى

يدل على الملكة اي على الذي مفهومه وجودي كالبصر
دلالة التزامية لانه كلما ثبت تصور العمى في الذهن
ثبت تصور البصر في الذهن مع انه لم يثبت الملازمة
الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور العمى في الخارج ثبت تصور
البصر فيه لان بينهما معاندة في الخارج وانما قلنا ان
مفهوم العمى ومفهوم البصر وجودي لان مفهوم العمى عدم
البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وهو مفهوم عدمي
ومفهوم البصر وجودي وهو قوة العين يدرك بها
المحسوسات البصرية فهو مفهوم وجودي لانه ليس في معناه
نفي وانما قيدنا مفهوم العمى بقولنا عما من شانه ان
يكون بصيرا لاخراج الحجر والشجر وغيرهما فان الحجر والشجر يصدق
عليهما عدم البصر لكن ليس من شانهما ان يكون بصيرا
قال فنقول للفظ تنقسم اقول فان قلت ان المنطقي
لا يبحث من حيث انه منطقي الا عن المعاني لانها موصلة
الى المجهولات فلم ذكر بحث الالفاظ قلت لانه لما كان

افادة

افادة المعاني واستفادتها موقوفة على الالفاظ ذكرها
فان قلت يحصل الافادة والاستفادة بالاشارة
قلت يحصل بالاشارة تفهيم المحسوسات والموجودات وفهمها
دون تفهيم المعدومات والمعقولات وفهمها فان قلت يحصل
باشكال الكتابة تفهيم المعاني كلها وفهمها محسوسة كانت او
معدومة او معقولة فلم احتيج الى وضع اللفظ قلت لما
كانت مؤنة اشكال الكتابة اكثر من مؤنتها
وضعوا اللفظ لقلة مؤنتها قال والحجارة تدل على جسم
معين اقول قيل عليه ان الحجارة لا يدل على جسم معين
بل يدل على جسم ما غير معين من افراد الحجر فلم قال الشارح
كذلك اجيب عنه بان المراد بالتعيين التعيين النوعي
لا التعيين الشخصي اي يدل الحجارة على الماهية المعينة
وهي ماهية الحجر اعترض عليه بان الحجارة المرمية ليست
بماهية نوع الحجر بل فرد من افرادها اجيب عنه بانه لا وجود
للماهية الا في ضمن فرد من افرادها فاذا كان فرد

من افرادها مرتبا كانت كماهية مرتبة فقال صدقه
على اربعة اقسام اقول فان قلت الاقسام خمسة
وهي الاربعة التي ذكرها الشارح وهو ما كان للفظه جزء
لكن لا لمعناه كالنقطة كما قال الشارح ابن هنداري
كذلك قلت لما كان مآل القسمين وهما ما يكون للفظه
ومعناه جزء لكن لا يكون جزء لفظه معنى وما يكون للفظه
جزء لا لمعناه واحدا عد الشارح هذين القسمين قسما
واحدا وانما قلنا ما مآلهما واحد لان كل واحد من هذين
القسمين متحد في عدم حصول المعنى لجزء لفظهما وان
كانا متغايرين من جهة ان احد القسمين لا يكون لمعناه
جزء والقسم الاخر يكون لمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام
ستة وعلى الخمسة المذكورة وما لا يكون للفظه و
لمعناه جزء كلي اذا كان علما لنقطة وهذا القسم راجع
اما الى القسم الذي لا يكون للفظه جزء واما الى القسم
الذي لا يكون لجزء اللفظ معنى لان صدق عدم كون

المعنى

المعنى لجزء اللفظ على ثلثة اقسام الاول ما لا يكون
للفظه ولمعناه جزء كلي اذا كان علما للنقطة والثاني
ما يكون للفظه ولمعناه جزء لكن لا يكون لجزء لفظه معنى
كزيد قال كالحيوان الناطق آه اقول اعلم انه لا فرق
بين الحيوان الناطق علما وبين عبد الله علما من جهة
ان الحيوان في الناطق علما يكون بازاء الزاء في زيد اي
كما ان الزاء لا يقصد به معنى كذلك لا يقصد بالحيوان
معنى وكذا الناطق في الحيوان الناطق علما لا يقصد به معنى
كما ان العبد في عبد الله علما يكون بازاء الزاء في زيد
لا يقصد به معنى وكما ان الله في عبد الله علما لا يقصد به
معنى لكن الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان الحيوان الناطق
علما مفهومان هما اصلبان جزء آن من مفهومهما المنقول
اليه وليس عبد الله مفهومين هما اصلبان جزء آن من مفهومهما
المنقول اليه قال لان معناه في ماهية الانسانية مع
التشخص اقول فان قلت ماهية الانسانية هي الحيوان

الناطق فان كان مفهوم الحيوان الناطق الماهية
الانسان التي هي الحيوان الناطق مع التشخص يلزم ان يكون
مفهوم الشيء نفسه مع غيره وهو باطل قلت لانم انه يلزم
من كون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره لان مفهوم الحيوان
الناطق مع التشخص مفهوم لفظ الحيوان الناطق علما وبسبب
لفظ الحيوان الناطق نفس مفهوم الحيوان الناطق حتى يلزم
ان يكون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره قوله المؤد
ينقسم الى كلي والى جزئي آه اقول اعلم ان الكلي هو
الذي يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين بالامكان الذاتي
سواء وقع على كثيرين في نفس الامر اولم يقع فيه وسواء
فرض صدق وقوعه على كثيرين او لم يفرض فيدخل الواجب
والشمس واللاشيء في تعريف الكلي والجزئي هو الذي لا يمكن
فرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض صدقه على
كثيرين بمنع التشخص عن فرض صدقه على كثيرين فان قيل
ما الفرق بين زيد وبين اللاشيء فلم قبل ان احدهما وهو

زيد

زيد هو الذي والآخر وهو اللاشيء كلي مع ان كل واحد
منهما لا يمكن فرض صدقه على كثيرين اما زيد فلما مر
آنفا واما اللاشيء فلانه لا شيء من الاشياء الخارجية
والذهنية يصدق عليه اللاشيء فلا يمكن فرض صدقه على
كثيرين قلت الفرق بينهما هو ان زيدا يمنع فرض صدقه
على كثيرين امتناعا ذاتيا فينافي الامكان الذاتي واما
امتناع فرض صدق اللاشيء على كثيرين بسبب نقيضه
وهو الشيء يكون شاملا لجميع الاشياء الخارجية والذهنية
فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي الامكان الذاتي
وانما قدم الكلي على الجزئي لان الكلي هو الموصل الى المجهولات
لان الاول هو المجهول والمقصود بالاصل للمنطقي هو الموصل
اليها فلذا قدمه اولا ان الكلي جزء الجزئي غالبا والجزء
مقدم على الكل اعلم ان الجزء ما يتركب الشيء منه ومن غيره
كالحيوان فانه جزء من الانسان والانسان مركب منه ومن
غيره وهو الناطق والكلي هو الذي يتركب من الاجزاء

كالانسان فانه مركب من الاجزاء وهو الحيوان و
الناطق واعلم ايضا انه لابد بين كل المفهومين نسبة من
النسب الاربع وهي التباين والتساوي والعموم و
الخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه لانه ان لم يصدق
كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الآخر فبينهما التباين كا
للانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على ما يصدق
عليه الفرس وبالعكس فان صدق كل واحد منهما على ما صدق
عليه الآخر فبينهما التساوي كالانسان والضاحك فانه كلما
صدق عليه الانسان صدق عليه الضاحك وبالعكس وان
صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر والآخر يصدق على
بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص المطلق
كالحيوان والناطق فانه كلما صدق عليه الناطق صدق عليه
الحيوان وليس بالعكس بل يصدق الناطق على بعض ما صدق
عليه الحيوان وان صدق احدهما على بعض ما صدق عليه الآخر
وكذا الآخر يصدق على بعضها صدق عليه الاول فبينهما العموم

والخصوص

والخصوص من وجه كالحيوان والابيض فان الحيوان والابيض
يصدقان على الحيوان الابيض والحيوان يصدق بدون الابيض
على الحيوان الاسود والابيض يصدق على الجسم الابيض
بدون الحيوان الاسود والابيض يصدق على الجسم
الابيض بدون الحيوان فاذا عرفت هذا فاعلم ان النسبة
بين الكلي والجزئي التباين لانه لا يصدق كل واحد منهما
على ما صدق الآخر وبين الكلي والكل العموم والخصوص من
وجه اصدقهما على الانسان وزيد الكلي بدون الكل على
الكلي البسيط اي الكلي الذي ليس بمركب من الاجزاء كالجنس
الاعم وصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي والجزء
العموم والخصوص من وجه ايضا يصدقان على الحيوان وصدق
الكلي بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكلي
على جزء الجزئي وهو الشخص والنسبة بين الجزئي والكل
العموم من وجه ايضا يصدقان على زيد وصدق الجزئي بدون
الكل على الجزئي البسيط اي الذي ليس بمركب من الاجزاء

كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزء على الانسان
وبين الجزئي والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على
التشخيص وصدق الجزء بدون الجزء على زيد وصدق
الجزء بدون الجزئي على الحيوان والنسبة بين الكل والجزء
العموم من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان فانه كل بالنسبة
الى جسم نام حساس متحرك بالارادة لانه مركب
منها وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون
الجزء على الانسان وصدق الجزء بدون الكل على الجزء
البسيط وانما ذكر الجزئي مع عدم تعلق غرض المنطقيين
له لتصحح مفهوم الكل لانه اذا تصور مفهوم الجزئي الذي
هو ضد لمفهوم الكلي اتضح مفهوم الكلي لان الشيء يتضح
زيادة اتضاح بتصور اضداده وانما قلنا مع عدم تعلق
غرض المنطقيين له لان تعلق غرض المنطقيين للموصل
بالترتيب الى المجهولات والموصل بالترتيب لا يكون الا
الكلي لانه يحصل الايصال بترتيب الكليات بعضها مع بعض

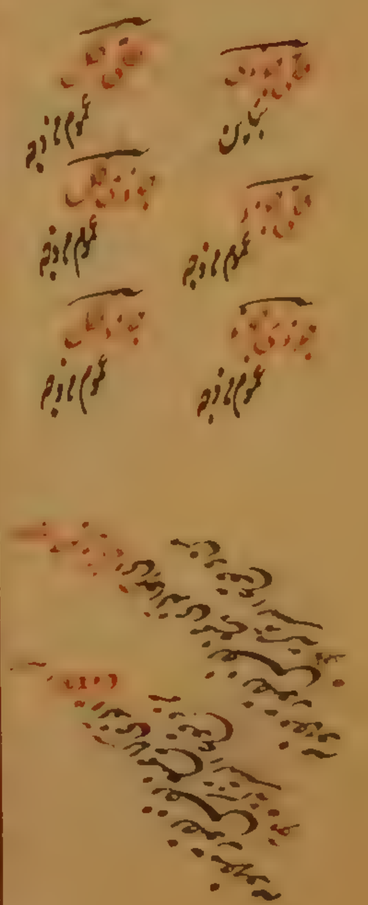

الى

الى المجهولات الكليات ولا يحصل الايصال بترتيبها
الى المجهولات الجزئيات ولا يحصل الايصال ايضا بترتيب
الجزئيات بعضها مع بعض الى المجهولات مطلقا اي سواء
كانت المجهولات كليات او جزئيات فيكون موصلا
وموصلا اليه والجزئيات ليس موصلا ولا موصلا اليه
فلا غرض للمنطقيين يتعلق بالجزئيات قال اي من
حيث انه متصور اقول لما كان ظاهر هذه العبارة وهي
نفس تصور مفهومه يتوهم منه ان المانع من الشركة هو
التصور الذي يتعلق بالمفهوم فسر هذه العبارة بقوله
اي من حيث انه متصور اي المانع من الشركة هو المفهوم
من حيث انه متصور لا تصور المفهوم المتصور اشارة
الى رد مذهب من قال ان المتصف بالكلية هو التصور
الذي هو الصورة لا المتصور الذي هو ذو الصورة وانما
كان هذا المذهب مردودا لان الصورة حالة في نفس
شخصية جزئية وجزئية المحل توجب جزئية الحال

فلا يطرد بالكلية للصورة بل على ذي الصورة قال وانما
قيد المفهوم بالتصور اقول يمكن ان يغير مفهوم الكلي
على اربعة اوجه الاول ما لم يمنع مفهومه والثاني ما لا
يمنع نفس مفهومه والثالث ما لا يمنع تصور مفهومه
والرابع ما لا يمنع نفس تصور مفهومه وبيان فساد الوجوه
الثلثة الاول مذكور في حاشية السيد فليطلب ثمة
قال والكلي اما ذاتي واما عرضي اقول فان قيل
لم قيل ان الحيوان ذاتي والماشي ليس بذاتي مع ان كل
واحد منهما لا حق للانسان واعم منه قلت التمييز بين
الذاتيات والعرضيات غامض لكن للمنطقيين قاعدة
يمكن التمييز بها وهي انه اذا كان للشيء الواحد لواحق
عامة يكون احدها ذاتيا جنسيا له كالحيوان فانه اقدم
بالنسبة الى سائر اللواحق وهي كالماشي فان قيل لم
جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك والمتعجب ذاتيا
مع ان كل واحد منهما مختص بالنوع قلت ان القاعدة في

التمييز

التمييز انه اذا كان للنوع عوارض مختصة يكون احدها
ذاتيا كالناطق مثلا فانه مقدم بالنسبة الى المتعجب
والضاحك لان الناطق سبب للتعجب والتعجب للضاحك
والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق مقدما على
المتعجب والضاحك لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد
للضاحك وانما قدم الذاتي على العرضي لان الذاتي
نفس ماهية الشيء او جزء به والعرض عارض لماهية
الشيء وجزئه فيكون الذاتي معروضا والعرضي عارضا
لماهية الشيء او لجزئه والمعروض مقدم على العارض فيكون
الذاتي مقدما على العارض قال كالحيوان بالنسبة
الى الانسان اقول يمكن ان يكون هذا الكلام اشارة الى
ان الكليات امور اضافية مختلف بالاعتبار فان
الحيوان جنس بالنسبة الى الانسان لانه داخل فيه و
شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو جنس فالحيوان
جنس بالنسبة الى الانسان وانما بالنسبة الى الناطق

فعرض عام لانه ليس داخلا فيه ولكن شامل ولغيره
وكل ما كان كذلك فهو عرض عام كالماشي مثلا فانه
عرض عام ليس بداخل في الانسان فانه لا شامل له
ولغيره كالمكتوب فانه جنس ايضا بالنسبة الى الاسود
وفصل بالنسبة الى الكثيف ونوع بالنسبة الى الكيف و
خاصة بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان
قال واذا سئل او اعلم ان ما هو سئل به عن تمام
الماهية فلا يقع في جواب ما هو الا تمام الماهية المختصة
او تمام الماهية المشتركة والمراد بتمام الماهية المختصة
هو ان يكون تلك الماهية حقيقة للشيء ولا يكون له
حقيقة غير تلك الحقيقة وبتمام الماهية المشتركة هو ان
يكون لجزء مشترك كما بين الشيئين فصاعدا ولا يوجد بينهما
امر داخل سوى ذلك كالحيوان فانه جزء مشترك بين
الانسان والفرس لا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى ذلك وانما
قلنا لا يوجد جزء ذاتي ولم يقل امر مشترك لانه يوجد

الامر

الامر المشترك لغير الذاتي بينهما كالماشي فانه مشترك
بينهما لكن لا يكون ذاتيا لهما فان قلت ان هذا مغير
باطل لانا لا نسلم انه لا يوجد سوى الحيوان امر مشترك ذاتي
بينهما اعني الانسان والفرس فان الجسم النامي الحساس المتحرك
بالارادة كلها اجزاء مشترك بينهما ذاتي لهما والحيوان
غيرها لان الحيوان مجموع الجسم النامي الحساس المتحرك
بالارادة والمجموع مغاير لكل واحد منهما ولا يكون الحيوان
مقام الماهية المشتركة على هذا التقرير مع انه تمام المشترك
قلت لا نسلم ان جزء الشيء غيره لما ثبت في موضعه ان
جزء الشيء لا هو ولا غيره ولا يكون الجسم النامي والحساس
والمتحرك بالارادة غير الحيوان وان لم يكن عينه فلا
يوجد غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما قال فقوله
مختلفين بالحقايق اي الفصول فان قبل ان هذا القيد
كما يخرج النوع ايضا فصول الانواع واخواتها فلم قال
الشارح يخرج النوع فقوله مختلفين بالحقايق والفصل

والخاصة بقوله في جواب ما هو قلت ان القيد الاخير
اعني في جواب ما يخرج الفصول والخواص مطلقا اي سواء كان
فصول الانواع او فصول الاجناس وسواء كان خواص الانواع
او خواص الاجناس واما العرض العام فلا يخرج الا بالقيد
الاخير لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق لكن لا
يقال في الجواب ما هو اصلا فان قلت ان الجنس لا يكون
مقولا في جواب ما هو بل في جواب ما هما او في جواب ما هم
فلم قال في تعريفه انه مقول في جواب ما هو قلت المراد
من قوله مقول في جواب ما هو تعيين الاصطلاح اي تعيين
ان الجنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء هو بل مقول
في جواب ما هو قال ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد اقول قوله على كثيرين اي على الافراد لان المراد
بالكثيرين في تعريف النوع هو الافراد والمراد من الكثيرين
في تعريف الجنس هو الانواع والماهيات فان قلت ان
ان الجنس ايضا مقول على الافراد فلم قلت المراد بالكثيرين

المراد من الفصول الانواع الناطق
المراد من الفصول الاجناس الناهق
المراد من خواص الانواع العليم
المراد من خواص الاجناس التنفس

في تعريفه

في تعريفه الانواع دون الافراد قلت ان مقوليته على
الافراد لا بالذات بل ثانيا بالعرض لانه يقال اولا بالذات
على الماهيات الموجودة وهي الانواع في الافراد بواسطتها
يقال على الافراد المشخصات ولقائل ان يقول ح
لا حاجة الى قوله دون الحقيقة لان هذا القول الاحتراز
عن الجنس والجنس يخرج بقوله على كثيرين بدون الحقيقة لان
الجنس لا يكون مقولا على هذا الكثيرين بالذات قال
وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس اقول
قال قوله دون الحقيقة يخرج الجنس اولى لانه لا يدخل بقوله
مختلفين بالعدد في الاخراج لان الجنس ايضا
مقول بالعدد على كثيرين
مختلفين
تم

في سنة اربع وسبعين والف

تعريف التقسيم وهو ضم قيود متباينة او متخالفة الى المقسم ليحصل الاقسام

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة افضل المتاخرين قدوة
الحكماء الراسخين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه
وجعل الجنة مثواه نحمد الله على توفيقه ونسأله طرائق
هدايته ونصلي على محمد وآله اجمعين وقد فهمت
رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره ليتمهد
في شتى من العلوم مستعينا بالله تعالى انه مفيض الخير والجود
ايساغوجي اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له
بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه
في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم
وصنعة الكتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي

لا يراد بجزء منه دلالة كالانسان واما مؤلف وهو
الذي يكون كذلك كقولك رامي الجمار واللفظ اما
كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة
كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه
عن ذلك كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة
جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
واما عرضي وهو الذي يخالف ذلك كالضاحك بالقياس
الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق في جواب ما هو قولا ذاتيا واما مقول في جواب
ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة
الى زيد وعمرو وبكر وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو واما
غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو في

ذاته وانما العرضي فانما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
وهو العرض اللازم او لا يمتنع وهو العرض المفارق
وكل واحد منهما انما ان يختص بحقيقة واحدة وهو
الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان وان
يرسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة
فقط فقولا عرضيا وانما ان يعم حقايق فوق
واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل
للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال
على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا القول
الشارح بالحد قول دال على ماهية الشيء وهو
الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد
التام والحد الناقص هو الذي يتركب من جنس
بعيد للشيء وفصل قريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان واما الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس

الشيء

الشيء القريب وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك
فانه تعريف الانسان واما الرسم الناقص هو الذي
يتركب من عرضيات تختص حمالتها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدمين
عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة
ضحاك بالطبع القضايا القضية هي قول يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما
حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية منفصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون
زوجا او فردا فالجزء الاول من الحملية يسمى
موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية
يسمى مقدما والثاني تاليا والقضية اما موجبة
كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس
بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا او كلية

مسورة كقولنا كل انسان كاتب وانا جزئية
مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان
ليس بكاتب وانا ان لا يكون كذلك لسن مهملة
كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب
والمنفصلة انا لزومية كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وانا اتفاقية كقولنا ان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة انا حقيقة
كقولنا العدد انا زوج او فرد وهي مانعة الجمع والخلو
معا وانا مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الكيء انا شجر او
حجر وانا مانعة الخلو فقط كقولنا زيد انا ان يكون
في البحر او لا يغرق وقد يكون المنفصلات ذوات ثلثة
اجزاء كقولنا هذا العدد انا زايد او ناقص او مساو
والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والايجاب
بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى
كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق

ذلك

ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان
والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل
والشرط ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية
ونقيض الكلية السالبة انما هي موجبة الجزئية
كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان
ولا شيء من الانسان بحيوان وبعض الحيوان انسان
المحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
في الكمية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل
انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين
قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب العكس وهو ان يجعل موضوع
محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله
والموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل
انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس
جزئية لجواز كون المحمول اعم من الموضوع لانه اذا قلنا

كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانا
نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون
بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية تنعكس
جزئية بهذه الحجة والسالبة الكلية تنعكس كلية
وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لا شيء
من الانسان بحجر يصدق قولنا لا شيء من الحجر بانسان
والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما فانه يصدق
قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
عكسه وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان
القياس هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول آخر وهو اما اقتراني كقولنا كل
جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست
بطالعة والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا

يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر
ومحموله يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر
تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى و
هيئة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا
والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا
في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان
موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا
في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع فهذه
هي الاشكال المذكورة في المنطق والشكل الرابع منها
بعيد عن الطبع والذي له طبع مستقيم وعقل سليم
لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني
عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والشكل
الاول هو الذي جعل معيار العلوم فنورده ههنا
ليجعل دستورا ويستنتج منه المطلوب وضروبه

المنتجة اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل
مؤلف محدث فكل جسم محدث الثاني كل جسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم
بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
حادث فبعض الجسم حادث الرابع بعض الجسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
والقياس الاقتراني اما من حمليتين كما مر واما من
متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة
ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من
منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج واما فرد
فكل زوج فهو اما زوج الزوج واما زوج الفرد واما
من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا
فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد فهو

اما

اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين
ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما
من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او اسود واما
القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه
ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج
عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم وان كانت منفصلة فاستثناء
عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر واستثناء
نقيض احدهما ينتج عين الاخر البرهان وهو قياس
مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين و
اما اليقينيات فاقسام منها اوليات كقولنا الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات
كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات
كقولنا السقمونيا مسهل الصفراء وحدسيات

موجبة لزومية

ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لكنه انسان فهو [illegible]

كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات
كقولنا محمد عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة
على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة
زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام
بمتساويين والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة والخطابة وهو قياس مؤلف من مقدمات
مقبولة من شخص معتقد فيه او مظنونة والشعر هو
مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض
والمغالطة مؤلفة من مقدمات شبيهة بالحق
او بالمشهور او مركبة من مقدمات وهمية كاذبة
والعمدة هو البرهان لا غير ولكن هذا اخر الرسالة

تمت الرسالة المنطقية
في اواخر ربيع الاول
سنة
١٠٧٤

الحمد لله الذى لا يتم منطق الفصيح دون شكره وحمده
ولا يبلغ مدح البليغ كنه عظمته ومجده والصلوة على حبيبه
وعبده محمد وآله وشجبه من بعده اما بعد فان الرسالة
الشمسية التى الفتها فى منطق لاجل ولدى الاكرم السيد المحقق
والحبر المدقق الفاضل الكامل الكامل منيف ابو البركات على لا زال عوذ
السيد شريف شرفه الله بكماله اللطيف سالكة مشتملة على
قواعد نفيسة وفوائد جليلة الا انها لما وقعت بالعبارة
الفارسية وكان ضبط العربية بفصاحتها اسهل و
حفظها اشهر فها حسن فحررتها لاجل الولد الاعز منير كما
بترتيبه وتاليفه من غير الزيادة والنقصان فانه هو المتفرد
بتحقيق العلوم وايضاح البيان وانا من الله المنير و

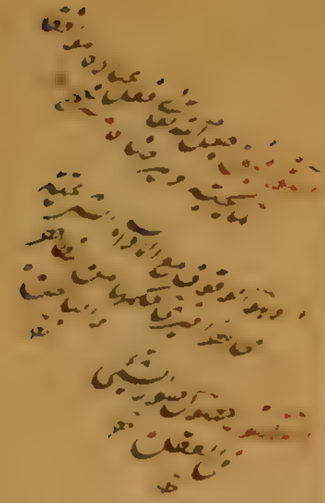

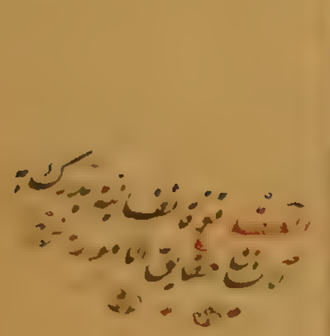

والتوفيق وافادته العلم الشريف من التصور والتصديق
اعلم ان للانسان قوة وذاكة يحتفظ فيها صور الاشياء
كما فى الخزانة لكن يحصل فيها الصور المحسوسات وفى قوة
مدركة الانسانية تحصل صور المحسوسات والمعقولات والمحسوس
ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة والباطنة
والمعقول ما يدرك بغير شئ
منها وكل صورة حصلت فى هذه القوة التى تسمى بالنفس
اما تصور واما تصديق لان تلك الصورة ان كانت نسبة
احد الى اخر ايجابا كزيد كاتب او سلبا كزيد ليس بكاتب تسمى
تصديقا والا فان كانت غير النسبة المذكورة تسمى تصورا
فالعلم الذى هو الادراك منحصر فى التصور والتصديق
فصل يعلم بعد هذا ان نسبة احد الى اخر ايجابا
او سلبا على ثلثة اوجه الاول نسبة حملية كما علم والثانى
اتصالية كما تقول ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وتقول ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود

والثالث انفصالية كما تقول هذا العدد اما زوج واما
فرد وتقول ليس ان يكون هذا الشخص اما انسانا او
حيوانا فادراك النسبة الحملية والاتصالية والانفصالية
ايجابا او سلبا تصديق ويسمى ايضا حكما وادراك ما عداها
تصور واذا كان التصديق عبارة عن ادراك النسبة ايجابا
او سلبا فلا بد له من التصورات الثلثة الاول تصور المنسوب
اليه ويسمى محكوما عليه والثاني محكوما به والثالث تصور
النسبة التي بينهما وتسمى نسبة حكمية مثلا في التصديق
ان زيدا قايم لا بد من تصور زيد وقايم ونسبة بينهما حتى
يحصل ادراك النسبة على وجه الايجاب والسلب فيكون
كل تصديق موقوفا على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة
الحكمية الا انه ليس شيء من هذه التصورات عند اهل التحقيق
جزءا من التصديق **فصل** اعلم ان التصور على قسمين
الاول ضروري وهو الذي لا يحتاج في حصوله الى نظر وفكر
كتصور الحرارة والبرودة والسواد والبياض ونحوها و

والثاني نظري وهو الذي يحتاج في حصوله اليه كتصور
الروح والملك والجن ونحوها وعلى قياس التصور ينقسم
التصديق ايضا على قسمين الاول ضروري وهو الذي
لا يحتاج الى نظر كالتصديق بان الشمس مضيئة والنار
حارة ونظايرها والثاني نظري وهو الذي يحتاج
اليه كالتصديق بان الصانع موجود والعالم حادث
وغير ذلك **فصل** التصور النظري يستفاد من التصور
الضروري والتصديق النظري يستفاد من التصديق
الضروري بطريق النظر وهو عبارة عن ترتيب التصورات
المعلومة والتصديقات المعلومة على وجه يتادى الى تصور مجهول
او تصديق مجهول كما اذا اجتمعت تصور الحيوان مع تصور
الناطق وقلت حيوان ناطق يحصل من هذين التصورين
الانسان واذا اجتمعت التصديق بان العالم متغير
مع التصديق بان كل متغير حادث وقلت العالم متغير
وكل متغير حادث يحصل من هذين التصديقين التصديق

بان العالم حادث فصل امتياز الانسان
عن ساير الحيوان بان الانسان يحصل المجهول من
المعلوم بطريق النظر بخلاف باقي الحيوانات فيجب على
كل واحد ان يعرف طريق النظر وصحته وفساده حتى
اذا اراد ان يحصل مجهولا تصوريا او تصديقيا من
المعلومات التصورية او التصديقية على وجه الصواب يمكن
له ذلك الا على الطائفة المخصوصة المؤيدة من عند الله
بالنفوس القدسية فانهم لا يحتاجون في معرفة المجهولات
الى ترتيب المقدمات فصل اعلم ان التصورات المرتبة
الى تصور آخر تسمى بالمعرف والقول الشارح عند اصحاب
هذا الفن والتصديقات المرتبة الموصلة الى تصديق آخر
تسمى بالحجة والدليل والمقصود في هذا الفن معرفة
المعرف والحجة ولا شك ان المعرف والحجة معاني الالفاظ
مثلا معرف الانسان معنى الحيوان والناطق لا لفظهما
وحجة حدوث العالم معنى القضيتين المذكورتين لا لفظهما

فليس صاحب هذا الفن بالذات محتاجا الى الفاظ لكن
لما كانت استفادة المعاني وافادتها بالالفاظ وجب
عليه ان ينظر في حال الالفاظ باعتبار الدلالة على معانيها
فصل الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر ويسمى الشيء الاول دالا والثاني مدلولا
والوضع تخصيص شيء بشيء على وجه يحصل من العلم بالشيء
الاول العلم بالشيء الثاني فالوضع سبب من اسباب
الدلالة واقسام الدلالة بحسب الاستقراء ثلثة الاول
الدلالة الوضعية وهي التي يكون للواضع فيها مدخل
وهذه تكون في الالفاظ كدلالة لفظ زيد على مسماه و
في غير الفاظ كدلالة الخطوط والعقود والاشارات والنصب
على المعاني التي تستفاد منها والثاني الدلالة العقلية
وهي التي تكون بمقتضى العقل وهذه ايضا تكون في
الالفاظ كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وفي غير الالفاظ كدلالة المصنوع على الصانع

والثالث الدلالة الطبعية وهي التي تكون بحسب مقتضى
الطبع وهذه توجد في الالفاظ كدلالة اخ اخ على وجع العدد
وفي غير الالفاظ كدلالة الخمرة على الحمالة فصل الدلالة المعتبرة
من بين اقسام الدلالة الدلالة الوضعية اللفظية لان
الافادة والاستفادة في المعتاد واقع بهذا الطريق وبهذه
الدلالة منحصرة في المطابقة والتضمن والالتزام والمطابقة
دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع
له كدلالة الانسان على معنى الحيوان الناطق والتضمن دلالة
اللفظ على جزء المعنى الموضوع له من حيث انه جزء الموضوع
له كدلالة الانسان على معنى الحيوان او على معنى الناطق و
الالتزام دلالة اللفظ على معنى خارج عن الموضوع له من حيث
انه لازم الموضوع له كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم وصنعة
الكتابة فصل لا خفاء في ان اللفظ بمجرد الوضع يدل على
المعنى الموضوع له وبواسطة ان فهم الكل لا يمكن بدون
فهم الجزء يدل ايضا على جزء الموضوع له لكن لا يدل على الخارج

عن الموضوع له دلالة دائمة الا بان يكون ذلك الخارج
لازما للموضوع له في الذهن بحيث اذا حصل الموضوع له فيه
حصل اللازم الخارج ايضا فيه فان لم يكن كذلك لم يكن
اللفظ دالا عليه دائما والمعتبر عند اصحاب هذا الفن الدلالة الغالبة
الدائمة واما عند علماء الاصول والبيان فيكفي ان يكون اللفظ
دالا غالبا في الجملة فلهذا اشترطوا بان يكون اللزوم
في الجملة فصل اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط
وليس له لازم ذهني فيوجد ثمة دلالة المطابقة بدون التضمن
والالتزام لكن دلالة التضمن والالتزام لا توجدان بدون
المطابقة وان كان له لازم ذهني فيوجد ثمة دلالة
الالتزام بدون التضمن واذا كان اللفظ موضوعا لمعنى
مركب ولا يكون له لازم ذهني فيوجد ثمة دلالة التضمن بدون
الالتزام واذا استعمل اللفظ في الموضوع له يسمى فيه حقيقة
واذا استعمل في جزء الموضوع له والخارج عنه يسمى مجازا و
يحتاج ههنا الى قرينة صارفة نحو رايت الاسد في الحمام

فصل اذا كان معنى اللفظ واحدا يسمى مفردا او
اذا كان متعددا يسمى مشتركا وفى كل معنى يجئ الى
قرينة كلفظ العين واذا كان اللفظان متوافقين فى
المعنى يسمى هذان اللفظان مترادفين كالانسان والبشر
واذا كانا مختلفين فيه سميا متباينين كالانسان والفرس
فصل اللفظ الدال على المعنى المطابقى على قسمين مركب
ومفرد فالمركب ما يدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود دلالة
مقصودة كزيد فى العبارة والمفرد ما ليس كذلك وهذا اربعة
اقسام الاول ما ليس له جزء كهمزة الاستفهام والثانى
ما له جزء لكن للاولا نة له على المعنى اصلا كزيد والثالث ما له جزء
دال على المعنى لكن ذلك ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله
علما والرابع ما له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا
يكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمى به شخص
انسان فصل اللفظ المفرد على ثلثة اقسام اسم وكلمة
واداة لان معناه ان لم يكن تاما يعنى لا يصلح لان

يكون

يكون محكوما عليه بل لابد ان يكون محكوما به يسمى فى هذا
الفن اداة وفى النحو حرفا وان كان تاما فلا يخلو من ان
يصلح للمحكوم عليه اولا فان لم يصلح يسمى كلمة وفى النحو فعلا
وان صلح يسمى اسما فصل اللفظ المركب على قسمين
تام وغير تام فالمركب التام ما يصلح السكوت عليه يعنى اذا
وقع سكوت المتكلم عليه لا ينتظر المخاطب انتظار المحكوم به
مع ذكر المحكوم عليه مع ذكر المحكوم به والمركب التام ان احتمل
التصديق والتكذيب فى نفسه يسمى خبرا وقضية وهو العمدة
فى باب التصديقات وان لم يحتمل يسمى انشاء سواء دل
على الطلب بالذات كالامر والنهى والاستفهام او لم يدل كالتمنى
والترجى والتعجب والنداء ونحوها وهذا القسم اى الانشاء يعتبر
فى المحاورات والمركب الغير التام ما لا يصح السكوت عليه وهو
ينقسم الى التركيب التقييدى الذى يكون الجزء الثانى منه
مقيدا للاول اما بالاضافة نحو غلام زيد واما بالوصف
كالحيوان الناطق وهذا هو العمدة فى باب التصورات

وآلى الغير التقييدي نحو في الدار وخمسة عشر **فصل** ادراك
معاني الالفاظ المفردة وادراك معاني المركبات الغير التامة
وادراك معاني المركبات التامة الانشائية جميعا من التصورات
وادراك معاني الخبر والقضية من التصديقات وهذا مباحث
الالفاظ كما هو المناسب بالمقام ولما توقف التصديق على التصورات
قدمنا بيان احوالها على بيان احواله **فصل** كل مفهوم حاصل
في العقل ان كان تصوره مانعا من وقوع الشركة اي من
اشتراكه بين كثيرين يسمى جزئيا حقيقيا كزيد وان كان
غير مانع من الشركة يسمى كليا وكل واحد منها فرد لهذا الكلي
وجزئي اضافي له والجزئي الاضافي يجوز ان يكون جزئيا
حقيقيا كزيد بالنسبة الى الانسان ويجوز ان يكون كليا في نفسه
لكنه يكون جزئيا اضافيا لكلي آخر كالانسان بالنسبة الى
الحيوان **فصل** الكلي اذا نسب الى حقيقة افراده اما ان
يكون تمام حقيقة افراده او جزءا منها او خارجا عنها فان
كان تمامها يسمى نوعا حقيقيا كالانسان فانه تمام ماهية زيد

وعمرو

وعمرو وبكر وغيرها من الافراد وليس كل واحد منها ممتازا
عنها الا بعوارض مشخصة خارجة عن ماهيتها وحقيقتها ولما
كان النوع تمام ماهية الافراد فيكون افراده متفقة بالحقيقة
فاذا سئل عن فرد بما هو وعن الافراد بما هم كان النوع مقولا
في الجواب فالنوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في
جواب ما هو مثلا اذا قلت ما زيد او ما زيد وعمرو وبكر كان
الانسان مقولا في الجواب وان كان جزءا حقيقة افراده
يسمى ذاتيا وهو منحصر في الجنس والفصل لان ذلك الجزء
ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين ماهية اخرى
يسمى جنسا والمراد بتمام المشترك هو ان لا يكون بينهما
جزء مشترك خارجا عنه كالحيوان فانه تمام المشترك بين
حقيقة الانسان والفرس لانهما يشتركان في ذاتيات
كثيرة مثل قابل الابعاد والنامي والحساس والمتحرك بالارادة
والحيوان عبارة عن هذا المجموع ولما كان الجنس تمام المشترك
بين كثيرين مختلفين بالحقايق فاذا سئل عنهم بما هم كان

الجنس مقولا فی الجواب مثلا اذا سئل عن الانسان والفرس
والبقر بما هم کان الحیوان مقولا فی الجواب لان السائل
یطلب تمام الحقیقة المشترکة بینهم والحقیقة المشترکة الحیوان
واذا سئل عن الانسان وحده کان السؤال عن الحقیقة
فلا یصلح ان یکون الجنس مقولا فی الجواب بل الجواب الحیوان
الناطق ومن ههنا علم ان الجنس کلی مقول علی کثیرین
مختلفین بالحقایق فی جواب ما هو ویجوز ان یکون الحقیقة
واحدة اجناس متعددة بعضها فوق بعض کالحیوان
فانه جنس الانسان وفوقه الجسم النامی وفوقه الجسم المطلق
وفوقه الجوهر فالجنس الذی کان جوابا عن جمیع المشترکات
التی هی فیه یسمی جنسا قریبا کالحیوان فانه الجواب عن
الانسان وعن کل ما یشارکه الانسان فی الحیوانیة وما لم
یکن جوابا عن جمیع المشارکات فهو بعید کالجسم النامی فانه
مشترک بین الانسان والنبات والحیوانات لکنه لا یقع
فی الجواب عن الانسان والمشارکات الحیوانیة وکل جنس

یکون

یکون فیه جوابا عن المشارکات فهو بعید مرتبة واحدة
کالجسم النامی وان کان فیه ثلث اجوبة فهو بعید مرتبتین
کالجسم المطلق وعلی هذا القیاس وابعد الاجناس یسمی
جنسا عاليا کالجوهر فی المثال المذکور واقرب الاجناس یسمی
سافلا کالحیوان فی المثال المذکور والذی بین العالی والسافل
یسمی جنسا متوسطا کالجسم النامی والجسم المطلق فی المثال
هذا بیان الجزء الذی هو تمام المشترک وان لم یکن تمام
المشترک یسمی فصلا لانه یمیز الماهیة عن الغیر تمییزا جوهریا
سواء لم یکن ذلک الجزء مشترکا کالناطق المختص بالحقیقة
افراد الانسان فیمیز الماهیة عن جمیع الماهیات ویسمی ذلک فصلا
قریبا او کان مشترکا لکن لا یکون تمام المشترک وهو یمیز
الماهیة عن بعض الماهیات کالحساس یسمی ذلک فصلا بعیدا
وبالجملة یکون الفصل تمییزا جوهریا فهو کلی مقول علی کثیرین متفقین
بالحقیقة فی جواب ای شئ هو فی جوهره واعلم ان للنوع
معنی آخر یسمی نوعا اضافیا وهو ماهیة یقال علیها وعلی

غيرها الجنس في جواب ما هما فيجوز ان يكون النوع الاضافي
نوعا حقيقيا كالانسان ويجوز ان لا يكون كالحيوان فانه
نوع الجسم النامي وهو نوع الجسم المطلق وهو نوع الجوهر وان
كان الكلي خارجا عن حقيقة افراده فان كان مختصا بحقيقة
واحدة يسمى خاصة وهو يميز الماهية عن الغير تمييزا عرضيا فهو
كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب اي شيء هو
في عرضه كالضاحك بالنسبة الى الانسان وان كان مشتركا
يسمى عرضا عاما كالماشي فانه مشترك بين الانسان
وغيره فهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولا عرضيا
فيكون الكليات منحصرة في خمس نوع وجنس وفصل وخاصة
وعرض عام فصل المعرف على اربعة اقسام الاول الحد
التام وهو مركب من الجنس القريب والفصل القريب كالحيوان
الناطق في تعريف الانسان الثاني الحد الناقص وهو مركب
من الجنس البعيد والفصل القريب كالجسم النامي الناطق
والجسم المطلق الناطق والجوهر الناطق في تعريف الانسان

الثالث

الثالث الرسم التام وهو مركب من الجنس القريب والخاصة
كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان الرابع الرسم الناقص وهو
مركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم النامي الضاحك والجسم
المطلق الضاحك في تعريف الانسان واما علماء الاصول والعربية
فيسمون المعرف بجميع اقسامه بالحد فصل لا يجوز في التعريفات
استعمال الالفاظ المجازية والمشتركة الا اذا كانت قرينة
واضحة فصل اعلم ان معرفة الحقايق الموجودة كالانسان
والفرس ونحوهما والتمييز بين اجناسها واعراضها العامة
وكذا التمييز بين فصولها وخواصها في غاية الاشكال اما
معرفة المفهومات الاصطلاحية والتمييز بين اجناسها واعراضها
العامة وبين فصولها وخواصها في غاية السهولة كمفهوم
الكلمة والاسم والفعل والحرف والمعرب المنصرف ونحوها
فصل قد عرفنا من مباحث التصورات كما نحتاج في تحصيل
التصورات النظرية الى شيئين احدهما بيان الموصل الى
التصور وهو القول الشارح باقسامه والآخر كليات الخمس

التی یترکب منها القول الشارح کذلک نحتاج فی التصدیق بهذه
النظریة الی شیئین احدهما بیان الموصل الی التصدیق وهو
الحجة باقسامه والآخر بیان القضایا فنقول القضیة قول
یصح ان یقال لقائله ان صادق فیه او کاذب فیه وهو مرکب
من اربعة اشیاء المحکوم علیه والمحکوم به والنسبة الحکمیة
والحکم بالایجاب او السلب والفرق بین النسبة الحکمیة والحکم
یظهر فی صورة الشک فان النسبة الحکمیة حاصلة لان
الشاک لیس فیها بخلاف الحکم والقضیة علی ثلثة اقسام
حملیة وشرطیة متصلة وشرطیة منفصلة بیان المحکوم
علیه والمحکوم به فی القضیة ان کانا مفردین او فی حکم المفردین
سمیت القضیة حملیة سواء کانت موجبة او سالبة کزید
قایم وزید لیس بقایم وان لم یکونا مفردین ولا فی حکم
المفردین سمیت القضیة شرطیة فان کان الحکم فی القضیة
الشرطیة بالاتصال سمیت متصلة سواء کانت موجبة کما
نقول ان کانت الشمس طالعة کان النهار موجودا او سالبة کما

نقول لیس ان کانت الشمس طالعة وجد اللیل وان
کان الحکم فیها بالانفصال سمیت منفصلة سواء کانت موجبة
کما تقول اما العدد اما زوج او فرد او سالبة کما تقول لیس
ان یکون هذا العدد اما زوجا او مرکبا من الواحد فصل
اطلاق الحملیة والمتصلة والمنفصلة علی الموجبات ظاهر وعلی
السوالب بالنظر الی المناسبة مع الموجبات فی الاطراف فصل
المحکوم علیه فی القضیة الحملیة یسمی موضوعا والمحکوم به یسمی
محمولا واللفظ الذی یدل علی النسبة الحکمیة والحکم معانیها
رابطة کلفظ هو فی زید هو قایم ولفظ است فی قولک
زید قایم است وحرکة الکسر فی لغة بعضهم زید بر قایم
کل ما یدل علی الربط بین الموضوع والمحمول فهو رابطة والمحکوم
علیه فی القضیة الشرطیة یسمی مقدما والمحکوم به تالیا فصل موضوع الحملیة ان کان جزئیا حقیقیا سمیت
شخصیة نحو زید قایم وزید لیس بقایم وان کان کلیا فان
لم یتبین کمیة الافراد فیها سمیت مهملة نحو الانسان کاتب

والانسان ليس بكاتب وان بتت سميت محصورة وهي
اربعة اقسام الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية
والسالبة الجزئية فصل القضايا الشخصية غير معتبرة
في العلوم والقضية المهملة في قوة المحصورة الجزئية فالقضايا
المعتبرة في العلوم المحصورات الاربع فصل حرف السلب في القضية
ان كان جزءا من المحمول سميت القضية معدولة نحو زيد لا
كاتب وان لم يكن جزءا سميت محققة نحو ليس زيد بكاتب
فصل نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانا بالايجاب او
السلب يجوز ان يكون ضرورية اي ان كانت مستحيلة الانفكاك
فهذه القضية تسمى ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة
ولا شئ من الانسان بحجر بالضرورة ويجوز ان يكون سلب
الضرورة من جانبي الايجاب والسلب وهذه القضية تسمى
ممكنة خاصة نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ومعنى الموجبة
والغالبة فيهما واحد يعني ان ثبوت الكتابة للانسان وسلبها
عنه ليا بضروريين او من طرف واحد وهو الجانب المخالف

للحكم

الحكم وهذه ممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام
يعني ثبوت الكتابة للانسان ليس بضروري ويجوز ان يكون
بالدوام بدون اعتبار الضرورة ويسمى هذه دائمة ويجوز
ان يكون بالفعل اي في الجملة ويسمى هذه مطلقة نحو الانسان
كاتب فصل عكس القضية الكلية هو ان يجعل المحمول موضوعا
والموضوع محمولا على وجه يبقى الايجاب والسلب وصدقه
فالموجبة الكلية تنعكس الى الموجبة الجزئية مثلا كما صدق
كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان وكذلك الموجبة
الجزئية تنعكس الى الموجبة الجزئية مثلا اذا صدق بعض الحيوان
انسان صدق بعض الانسان حيوان لان المحمول والموضوع
بلا فيهما معاني ذات الموضوع والمحمول ويجوز ان يكون
اعم ففي العكس لا يصدق الكلية لنفسها والسالبة الكلية
تنعكس نفسها اذا كانت ضرورية مثلا كما صدق لا شئ من
الانسان بحجر صدق لا شئ من الحجر بانسان والسالبة الجزئية
لا تنعكس لان قولنا ليس بعض الحيوان بانسان صادق وعكسه

بس بعض الانسان بحيوان غير صادق **فصل** نقيض قضية
قضية اخرى مخالفة لها في الايجاب والسلب بحيث يستلزم
لذاته صدق احديهما كذب الاخرى وكذبهما صدق
الاخرى فنقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية ونقيض السالبة
الكلية الموجبة الجزئية **فصل** القضية الشرطية المتصلة لزومية
ان كان الاتصال وسببه ضروريا واتفاقية ان لم يكن
ضروريا والمنفصلة اما حقيقية ان كان الانفصال في الوجود
والعدم كزيد اما زوج او فرد يعني انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان
او مانعة الجمع ان كان الانفصال في الوجود فقط كما تقول
هذا الشيء اما حجر او شجر يعني انهما لا يجتمعان ولكن يجوز ارتفاعهما
او مانعة الخلو ان كان الانفصال في العدم كزيد اما في
البحر او لا يغرق يعني انهما لا يرتفعان لكن يجوز اجتماعهما **فصل**
الاستثناء ونقيض العكس في الشرطيات على قياس الحمليات **فصل**
الحجة على ثلثة اقسام احدها القياس وهو ان يستدل بكل
الكلي على حال الجزئي كما تقول كل انسان حيوان وكل حيوان

جسم

جسم فكل انسان جسم فقد استدللت بحال الحيوان الذي
هو الكلي على حال الجزئي الذي هو الانسان والثاني الاستقراء
وهو ان يستدل بحال الجزئيات على حال الكلي كما تقول
كل واحد من الانسان والطير والبهايم يحرك فكه الاسفل عند
المضغ فكل حيوان كذلك فقد استدللت بحال الجزئيات اي
الانسان والطير والبهايم على حال الحيوان الذي هو كلها و
الثالث التمثيل وهو ان يستدل بحال الجزئي على حال الجزئي
كما تقول النبيذ حرام بناء على ان الخمر حرام وكل واحد منهما جزئي
ومشترك في علة الحرمة وهي الاسكار **فصل** الاستقراء و
التمثيل يفيدان الظن والقياس يفيد اليقين فالعمدة
في تحصيل التصديقات القياس وهو قول مؤلف من
القضايا بامتي سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر كما تقول
العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والقياس
على قسمين احدهما اقتراني وهو ما لا يكون النتيجة ولا
نقيضها مذكورا فيه بالفعل كما مر والثاني استثنائي وهو

مایکون النتیجة او نقیضها مذکورا فیه بالفعل کما تقول ان کان
هذا انسانا فهو حیوان لکنه انسان فهو حیوان لکنه لیس
بحیوان فلیس بانسان **فصل** الاقترانی اما حملی او
رکب من الحملیات الخمسة او غیر حملی والقسم الاول اظهر
فلنقتصر علیه وهو علی اربعة اقسام لان النسبة بین الموضوع
والمحمول اذا کانت مجهولة یحتاج الی متوسط یکون له نسبة
معلومة الطرفین حتی یعلم به النسبة المجهولة ویسمی ذلک
اوسطا کما ان موضوع المطلوب یسمی اصغر ومحموله اکبر و
الاوسط ان کان محمولا للاصغر وموضوعا للاکبر فهو الشکل
الاول وان کان بالعکس فهو الشکل الرابع وان کان
محمولا لهما فهو الشکل الثانی وان کان موضوعا لهما
فهو الشکل الثالث **فصل** الشکل الاول ان یکون صغراه
ای القضیة المشتملة علی الاصغر موجبة حتی یندرج الاصغر فی الاوسط
وکبراه ای القضیة المشتملة علی الاکبر کلیة حتی یتعدی الحکم
من الاوسط الی الاصغر یقینا فیکون صغری الشکل الاول

موجبة

موجبة وکبراه کلیة وضربه اربعة موجبتان کلیتان
تنتجهما موجبة کلیة وموجبة کلیة صغری مع سالبة کلیة
کبری تنتجهما سالبة کلیة وموجبة جزئیة صغری مع موجبة
کلیة کبری تنتجهما موجبة جزئیة وموجبة کلیة صغری مع
سالبة کلیة کبری تنتجهما سالبة جزئیة فالشکل الاول
ینتج المحصورات الاربع والشکل الثانی شرطه اختلاف
مقدمتیه بالایجاب والسلب ای یکون احدیهما موجبة والاخری
سالبة وکلیة الکبری وضربه الناتج انتاجا اربعة موجبة
کلیة صغری مع سالبة کلیة کبری نحو کل ب ا ولاشی من
ا ب فلاشی من ج ا وعکسه نحو لاشی من ج ا وکل ب
فلاشی من ج ا وموجبة جزئیة صغری مع سالبة کلیة
کبری نحو بعض ج ب ولاشی من ا ب فلیس بعض
ج ا وسالبة جزئیة صغری مع موجبة کلیة کبری نحو
لیس بعض ج ب وکل ا ب فلیس بعض ج ا فالنتیجة
الشکل الثانی لیست الا سالبة اما کلیة واما جزئیة

و الشكل الثالث شرطه ايجاب الصغرى و كلية احدى
مقدمته و ضروبه ستة و نتيجة ثلثة منتجة للموجبة الجزئية
و ثلثة للسالبة الجزئية اما الثلثة الاولى فمن موجبتين
كليتين نحو كل ج ب و كل ب ا و موجبة جزئية صغرى و موجبة
كلية كبرى نحو بعض ب ج و كل ب ا و من موجبة كلية
صغرى مع موجبة جزئية كبرى نحو كل ب ج و بعض ج ا
فنتيجة هذه الضروب الثلثة انها بعض ج ا و اما الثلثة
الثانية فمن موجبة كلية صغرى مع كلية سالبة كبرى
نحو كل ب ج و لاشئ من ب ا و موجبة جزئية صغرى
مع سالبة كلية كبرى نحو بعض ب ج و لاشئ من ب ا
و موجبة كلية صغرى مع سالبة جزئية كبرى نحو كل ب ج
و ليس بعض ب ا و نتيجة هذه الضروب انها ليس بعض
ج ا و الشكل الرابع بعيد عن الطبع فلم نذكره و اما القياس
الاستثنائي فعلى قسمين احدهما الاتصالي و الثاني الانفصالي
اما الاتصالي فهو مركب من متصلة لزومية مع وضع المقدم

ای

ای اثباته و نتيجته وضع التالي كما تقول ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان او مركب من
متصلة لزومية و رفع التالي و نتيجته رفع المقدم كما تقول
في المثال المذكور لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان و اما الانفصالي
فهو مركب من منفصلة حقيقية مع وضع احد الجزئين و نتيجته رفع
الجزء الآخر مع رفع احد الجزئين و نتيجته وضع الجزء الآخر
فنتيجة اربع كما تقول العدد اما زوج او فرد لكنه فرد
فليس بزوج لكنه زوج فليس بفرد فزوج
لكنه ليس بزوج ففرد او مركب من منفصلة مانعة الجمع مع
وضع احد الجزئين و نتيجته رفع الجزء الآخر فنتيجة اثنان
كما تقول هذا الجسم اما شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر و لكنه
حجر فليس بشجر او مركب من منفصلة مانعة الخلو مع رفع احد
الجزئين و نتيجته وضع الجزء الآخر فنتيجة اثنا انا كما تقول
هذا الجسم اما لا شجر او لا حجر لكنه ليس لا شجرا فلا حجرا و لكنه ليس لا حجرا
فهو شجر و لكن هذا آخر الكلام

ترتيب الحكم على المشتق يدل على علية المأخذ كما يدل على رفعه الى قطع اليد

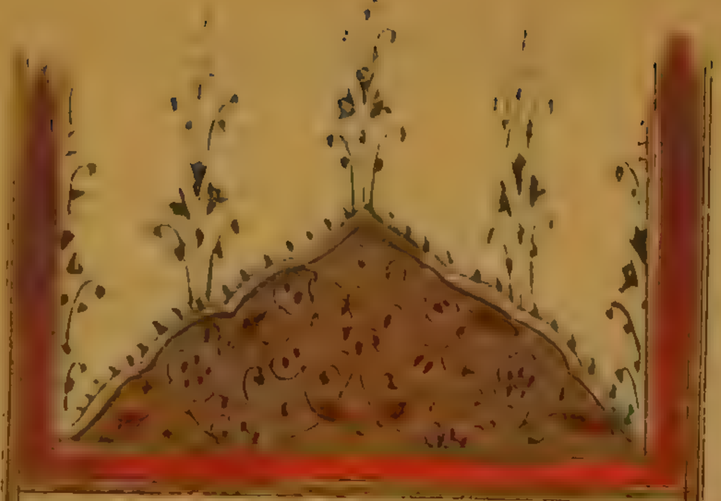

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره القادر
باجتباره شكره وخيره والصلوة على محمد الذي اشتهر به نبيه
واسمه واحمد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير
الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه كان مشهورا
بين الناس يرغبون في تحصيله ويتنافسون في تكميله
يا مساعدي لما كان على بعض الاخوان رغبة او على جملة متيسرا
اردت ان اكتب لهم بالتماسهم او ارى القلب يميل تعسره وتتمم
تيسره والله خير المعينين والموفقين قال ايساغوجي
اقول ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي
اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم منها ايساغوجي وهو
لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس هي النوع والجنس
والفصل والخاصة والعرض العام وهذه توقف وقفها
على بيان الدلالات الثلثة المطابقة والتضمن والالتزام

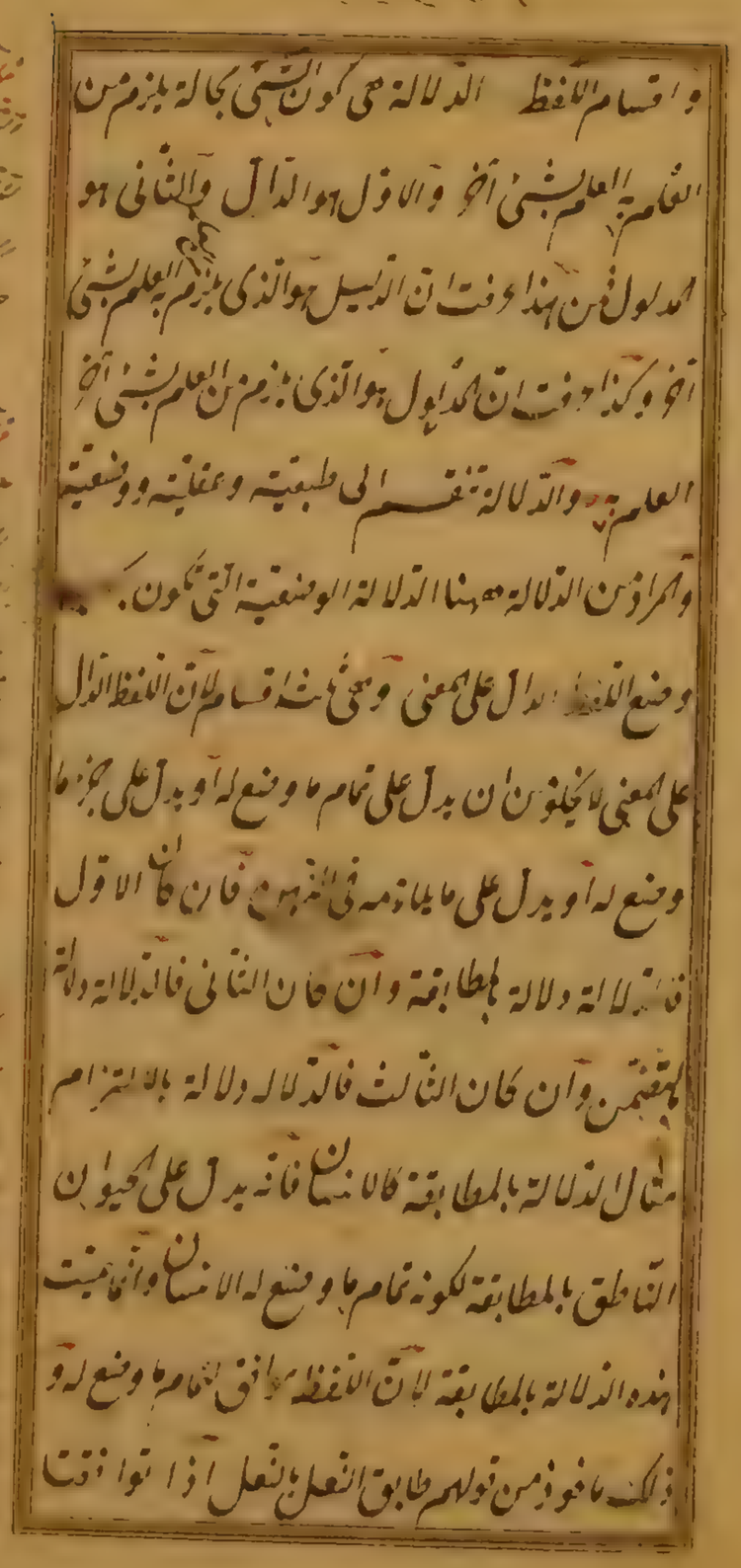

واقسام اللفظ الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من
العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو
المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم بشيء
آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر
العلم به والدلالة تنقسم الى طبعية وعقلية ووضعية
والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون
وضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال
على المعنى لا يخلو اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما
وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول
فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة
بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة بالالتزام
مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان واذا عرفت
هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق للتمام ما وضع له و
ذلك مأخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا

ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اى على الحيوان
او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل
على الجزء الذى هو فى تضمنه فيكون دالا على ما فى ضمنه ومثال
الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة
وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل
امر خارج عنه بل على الخارج اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه
بقوله فى الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم
يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون
تحقق شرطه واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى
يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه
ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة فى الخارج قال
ثم اللفظ اما مفرد آه اقول لما فرغ من بيان الدلالات الثلث
شرع فى تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد
ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
كالانسان فانه لفظ لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه

او يراد ذلك كقولك رامى الحجارة فانه لفظ يدل جزؤه
على جزء معناه لان الرامى يدل على ما ذات من له الرمى والحجارة
على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثانى
فهو مؤلف قوله لا يراد بجزء منه دلالة صدقه على اربعة اقسام
الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو ق علما والثانى ان
يكون له جزء ولا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء
ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما والرابع ان يكون له جزء
ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان الناطق علما
لان معناه اخر الماهية الانسانية مع التشخص قال والمفرد
اما كلى اه اقول المفرد ينقسم الى كلى وجزئى لانه اما
ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث انه متصور مانعا
من وقوع الشركة فيه اى من اشتراكه بين كثيرين او لا
يكون كذلك فان منع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين
كثيرين فهو الجزئى كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن
صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من

اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه
عند العقل لم يمتنع من صدقه على كثيرين وانما فيد مفهوم
الكلي والجزئي بالتصور لان من الكليات ما يمنع الاشتراك
بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فانه بالنظر
الى الخارج جزئي وبالنظر الى الذهن كلي فان الدليل الخارجي
يقطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين
والا لم يفتقر الى دليل في اثبات الوحدانية قال والكلي
اما ذاتي اه اقول الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما
ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان
داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى
الانسان فانه داخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان
داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة
الى الفرس وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا
عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة الى الانسان
فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان لما مر من

انه مركب من الحيوان والناطق فقط فنقول انه خارج
عنه على هذا لا يكون نفس الماهية وذاتيه بل يكون
في عرضيات لانها كالف الذاتي بذلك التفسير وما يخالفه فهو
عرضي وقد يقال الذاتي على ما يلبس بعرضي فيكون نفس الماهية
ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنسوب الى الذات فلا يجوز
ان يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه
وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة اي الماهية ذاتية
ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل اصطلاحية
فلا يرد ذلك قال والذاتي اما مقول اه اقول اذا شرع
في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او
نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب
الشركة في حقيقة ما اي حصة منها فهو جنس كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس
معا بما هما كان الحيوان جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد
منهما اي عن الانسان والفرس لم يصلح ان يقع جوابا عن كل

واحد منهما لانه ليس بتمام ماهية كل واحد منهما لانك اذا افردت
الانسان بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس الا الحيوان الناطق
لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال فجوابه
الحيوان الساهل لكونه تمام ماهيته ويرسم اي الجنس
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما
هو قولا ذاتيا قوله كلي زايد لا طائل تحته وقوله مقول
متناول للكليات والجزئيات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات
لما مر من ان الجزئي انما يقال على شخص واحد وقوله مختلفين
بالحقايق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق
وقوله في جواب ما هو يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة
والعرض العام وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى
افراده اعني زيدا وعمرا وبكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن
زيد وعمرو وبكر وغيرها بما هم كان الجواب الانسان لانه تمام
ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب

الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به فتعين انه اعني
النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
ويرسم اي النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة في جواب ما هو قوله كلي زايد لا طائل تحته وقوله
مقول جنس متناول للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج
الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس
لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف
الجنس وانما قال مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة
بالعوارض والمشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج الثلثة المذكورة
الباقية وان كان الذاتي غير مقول في جواب ما هو بل مقولا
في جواب اي شيء هو في ذاته وهو اعني المقول في جواب اي
شيء هو في ذاته ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فهو فصل
ولو قال او في وجود ايضا لكان قوله اشمل ليدخل فيه الماهية
المركبة من امرين متساويين او امور متساوية اللهم الا ان يقال
اكتفاؤه بالجنس بناء على بطلان تركيب تلك الماهية من

امرين متساويين او امور متساوية والقائل ان يقول فعلى
هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني
ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان
فانه اعني الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان كالفرس
والبقر والبغل وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في
ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو انما يطلب
ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز الشيء عن غيره يصلح للجواب فالناطق
يصلح للجواب لتميزه الانسان عن غيره ويرسم اي الفصل
بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته قوله
كلي جنس شامل للكليات الخمس وقوله يقال على الشيء في جواب
اي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع
والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب اي شيء هو في ذاته
ويخرج العرض العام لان العرض العام لا يقال في الجواب اصلا
وقوله في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت
مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال

واما العرضي اه اقول العرضي اما لازم او مفارق
لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه
عن الماهية والاول هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة
بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكاتب
بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد منهما اي من العرض اللازم
والعرض المفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص
بحقيقة واحدة فقط فهو خاصة كالضاحك بالقوة
وبالفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا ينفك
عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية
الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهية
الانسان مختص بها وترسم اي الخاصة بانها كلية تقال
على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله كلية
مستدركة كما مر غير مرة وقوله تقال على ما تحت حقيقة
واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج
الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق

عدم العلم بانتهاء حدود لا يوجب العلم بانتهائها يوم قال
قول الشارح او اقول العلم منقسم قسمين احدهما
القول الشارح والاخر الحجة قال ان كان تصورا مع عدم
اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو القول
الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا
الى المطلوب التصديقي فهو حجة واذا عرفت هذا فنقول
من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح
وهو التعريف اعم من ان يكون حدا او رسما وانما قول
دال على ماهية الشيء قوله على ماهية الشيء يخرج الرسم كما
سنبينه هذا هو تعريف الحد وقبل لم يجز تعريفه لئلا
يلزم التسلسل قلت لا نسلم لزوم ذلك التسلسل لان حد
الحد هو نفس الحد كما ان وجود الوجود نفس الوجود و
الحد ينقسم الى قسمين تام وناقص والحد التام هو
الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان

مختلفة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع والفصل لانهما مقولان
على ما تحتهما ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد من
اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقايق فوق
واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والضحك للانسان
وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير
منفك عن ماهيات الحيوانات غير مختص بماهية واحدة
والمتنفس بالفعل عرض مفارق غير منفك عن ماهية ما غير
مختص بواحدة وبرسم اي العرض العام بانه كلي يقال
على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا قوله كلي زاد كما
وقوله يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل
والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة فقط وقوله قولا
عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي وكون هذه
الثوبنات للكليات الخمس سوما بناء على امكان ان يكون
لها ماهيات اخر وراء تلك المفهومات التي ذكرناها هي لازمات
متساوية لها الان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم لان

فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه
حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على الذاتيات
مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات
مذكورة بتمامها والحد الناقص هو الذي يتركب عن جنس
بعيد للشيء وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
فانه اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب عنه بانه الجسم الناطق كان
الحد ناقصا اما كونه حدا فلتمام وامّا كونه ناقصا فلعدم
ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم الى
فسمين تام وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب
من جنس الشيء وخاصته اللازمة له كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثر ما
ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة التي هي اثر من
آثار الشيء كان تعريفا بالاثر وهو الرسم واما كونه تاما
فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع
فيه الجنس القريب وقيد بامر يخص بالشيء واما الرسم

الناقص

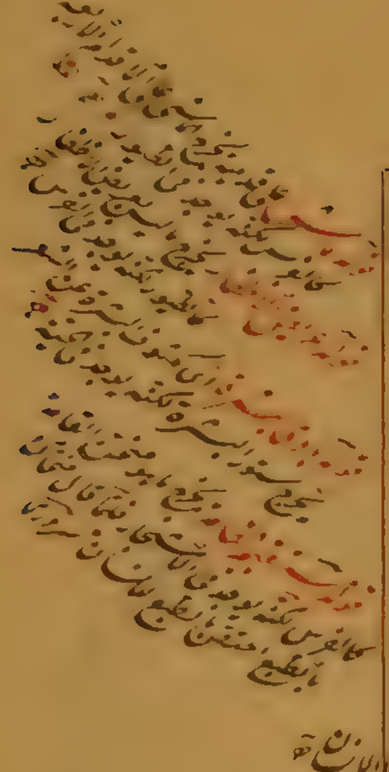

الناقص فهو الذي يتركب عن العرضيات التي يخص
بجملتها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف
الانسان انه ماش على قويمة عريض الاظفار بادي البشرة
مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور
العرضية مختصة بالانسان لا بغيره بخلاف كل واحد منها
لوجود البعض منها في غيره ايضا واما كونه رسما فلتمام
من ان الخاصة اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفا
بالاثر الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض
اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المشابهة بالحد التام بخصتها
بين الرسم التام والحد التام قال القضايا اه
اقول لما فرغ من القول الشارح شرع في الجهة و
هي القضايا بالمرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي و
القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اي
في قوله او كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا و
القول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية

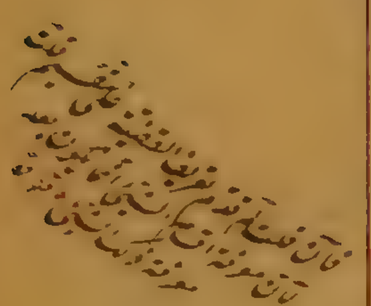

الملفوظة او مفهوما عقليا مركبا كما في القضية المعقولة
وهواي القول حتى يتناول الاقوال التامة و
الناقصة وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه
او كاذب فيه فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة و
الانشائيات من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي
اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والآخر
شرطية لان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين
فالقضية حملية والا فالقضية شرطية وفيه نظر لان
المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية كما
تقول زيد ابوه قائم والشرطية اما شرطية متصلة
وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لاصدقها على
تقدير صدق قضية اخرى وهي شرطية موجبة ان
حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة
ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية

اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية
منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا
او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية
منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان
اسود او كاتبا قال والجزء الاول اه اقول
الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الحملية
موضوعا كانه اما وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء
الثاني منها اي المحكوم به يسمى محمولا لانه اما وضع
لان يحمل على شيء والنسبة التي يرتبط بها المحمول
بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء الآخر
منها ولا بد منه في القضية لكونها جزءا منها والجزء
الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في
الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا له

وهو من التلو بمعنى التبع قال والقضية اقول
تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة
التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال ان الموضوع محمول
فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما
بان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا
زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما اما اقول وكل
واحد من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون مخصوصة
او محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة لانه اذا كان
الموضوع في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما
ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
اما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها شخصا معينا
وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا جزئيا
وان لم يكن موضوعها معينا اي لا يكون موضوع القضية
شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين كمية
اجزاء الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة و

مسورة

مسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما كونها
مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على
كمية افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها والسور مأخوذ
من سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك ذاك يحصر افراد
الموضوع وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد
او على بعضها وعلى تقدير الاول اما بالايجاب واما بالسلب فان
كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل
انسان كاتب او سالبة كقولنا لاشئ من الانسان
بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة
نحو لاشئ ولا واحد كما ذكرناها وان كان الثاني اي
وان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية
مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبة
كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية
الجزئية الموجبة نحو بعض واحد فقط وفي الجزئية السالبة
نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك

اى وان لم يكن الموضوع فى القضية شخصا معينا ولم
يكن الحكم فيها على كل الافراد او بعضها فالقضية تسمى
مهملة لاجمال بيان كمية الافراد التى حكم عليها فاذا كانت
القسمة فى العلوم مثلثة كما ثلثت الشيخ فى الشفا
ولا يقال ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق
الحصر لانا نقول الكلام فى القضايا المعتبرة فى العلوم و
القضية الطبيعية ليست معتبرة فى العلوم لعدم انتاجها فى
الاصطلاحات فخرجوها عن التقسيم لا بجل بالانحصار قال
والمتصلة اما لزومية او غيرها اقول لما فرغ من تقسيم
الكلية شرع فى تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة
واما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية
والثانى اتفاقية لانه ان كان صدق التالى فيها على
تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما تنشاء عن ذات المقدم
توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة
بينهما ما يسبب استلزام المقدم التالى كالعلية والمعلولية

والتضايف اما العلية نكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما المعلولية
نكقولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة فان
وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضايف نكقولنا
ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان صدق التالى
فى المتصلة على تقدير صدق وقوع المقدم لعلاقة مذكورة
بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية
الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية
الانسان ناهقية الحمار بل وافق الطرفان على سبيل الصدق
هنا واما الشرطية المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام
حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم فى القضية
باثنانى بين جزئيها فى الصدق والكذب معا فالقضية
منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه
حكم فى هذه القضية باثنانى اجتماع الزوج والفرد على

العدد الواحد وامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت هذه
القضية حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي
بين جزئي الآخرين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق
والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وآن
حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط
فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه
حكم في هذه القضية بالتنافي بين الحجر والشجر في الصدق
فقط اي لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا شجرا
وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها
في الصدق وآن حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في
الكذب فقط اي لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا
زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وبين ان يغرق
لا بين ان يكون في البحر وآن لا يغرق بجواز ان يكون
في البحر وان لا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها

على منع الخلو بين جزئيها في الكذب قال وقد يكون المنفصلات
اه اقول المنفصلات المذكورة يتركب كل واحد منها عن جزئين
غالبا كما رأيت وقد يتركب عن اكثر من جزئين اما المنفصلة
الحقيقية فكقولنا العدد اما زايد او ناقص او مساو فانه
حكم فيه بان هذا الجمع لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد
عن احدها وفيه نظر لان بين احد اجزاء الحقيقية يستلزم
نقيض الآخر لامتناع الجمع وما بعكس لامتناع الخلو فلو
تركبت الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم
الخلف لان في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زايد
او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زايدا كونه غير ناقص
ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان
يستلزم كونه زايدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع
الجمع ليكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان
يستلزم كونه غير زايد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا
كونه غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زايد

كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة
حقيقية هف بل الحق ان الحقيقية يتركب من حملية و
منفصلة كقولنا هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك
العدد او زايدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله
او زايد اعليه منفصلة والجزء الاول حملية والاصل في
هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او غير مساو
له لكن اذا لم يكن مساويا له كان زايدا عليه او ناقصا عنه
فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها حملية
للمناسبة فظن انها مركبة من ثلثة اجزاء لكن ركبت
من الحملية والمنفصلة كما مر فلا تتركب الحقيقية الا من
جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب
من ثلثة اجزاء فصاعدا ولبيانها طول لا يليق بهذا المختصر
فليطلب في المطولات قال التناقض الى آخره اقول
من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون

احديهما اي احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب فان ما بين القضيتين
اختلفنا بالايجاب والسلب اختلافا يجب ان يقتضي لذاته ان يكون
احديهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع قوله اختلاف
جنس يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين وغيرهما ومورد
وقضية وقوله قضيتين اخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين
وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال
والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالتعديل و
التحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف
بالايجاب والسلب فكما في قولنا زيد ساكن زيد ليس بمتحرك
لانهما صادقان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى لكن
لا لذات ذلك الاختلاف كقولنا انسان زيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين ما بين القضيتين انما يقتضي ان يكون
احديهما صادقة والاخرى كاذبة لان قولنا زيد ليس

بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان او لان قولنا
زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة
لا لذات قال ولا يتحقق الى آخره اقول القضيتان
اللتان يقع بينهما التناقض لا يخلو من ان يكونا محصورتين
او مخصورتين او مهملتين فان كانتا محصورتين فلا يتحقق
التناقض الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات الاولى وحدة
الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم يتناقضا نحو
زيد قائم وعمرو ليس بقائم لجواز صدقهما معا وكذا بهما
والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفا فيها لم يتناقضا نحو
زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان
اذ لو اختلفتا فيها لم يتناقضا نحو زيد نائم ليلا زيد ليس
بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلافهما
فيها لم يتناقضا نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم
في السوق والخامسة وحدة الاضافة اذ لو اختلفا فيها
لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس اب لبكر

والسادسة

والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيهما
بان يكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل
لم يتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر ليس
بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما لو
اختلفا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجي اسود
اي بعض الزنجي ليس باسود اي كله والثامنة وحدة
الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف
الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم
ليس بمفرق اي بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا
فاعلم ان القضيتين اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغي
ان يكون الاخرى سالبة جزئية فنقيض الموجبة
الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان
وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية
انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان
بحيوان وبعض الانسان حيوان ولمية هذا سيأتي في

المحصورات وآلحق ان ايراد المص هذا اى قوله ونقيض
الموجبة الكلية اه ههنا ليس في موضعه وانما هو موضعه
بعد تحقق المحصورات اقال المحصورات آه اقول ان كانت
القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق ار
التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية اى في الكلية
والجزئية بان يكون احديهما كلية والاخرى جزئية
وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة فلو
قيد بعد قوله في الكلية والجزئية بقولنا ايضا كان
اولى ليكون اشارة اليه اعني اتفاقهما في الوحدات
المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين
الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين
قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية
لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية

وان

وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين
لان المهملات من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في
قوة الجزئيات قال العكس اقول من تلك
الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس وهو عبارة عن
ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف
اى السلب والايجاب اى ان كان الاصل موجبا كان
العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس
ايضا كذلك مع بقاء التصديق والتكذيب اى ان كان
الاصل صادقا باى وجه كان العكس ايضا كذلك وان
كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا
ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر فلنا لا شيء من
الحجر بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء الاول من
القضية ثانيا والجزء الثاني اولا لكان اصوب لان ما
هو موضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا ابدا
ولان سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس النقيض

وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا
ولم يجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور صادقة لازمة للاصل
الا موافقة لها في الايجاب والسلب وانما اعتبر بقاء الصدق
لان العكس لازم للقضية اذ لو فرض صدقها يلزم صدق
العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم مح
ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب
اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق
عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول
المص والتكذيب لا يكون الا خطأ قال والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية اقول القضية الكلية التي تكون
موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس
جزئية واما عدم انعكاسها كلية فلئلا تنتقض بمادتها
يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم
صدق الاخص على كل الاعم وهو محال مثلا يصدق قولنا
كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان والا لزم

ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل الحيوان
الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية
فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا معينا موصوفا
بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان كزيد وبكر وعمرو
فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المص في تعليل
انعكاسها جزئية والاولى فيه ان يقال اذا صدق كل
انسان حيوان يلزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا يصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة
بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان وقد كان كل انسان حيوان هذا خلف او نضم
ذلك النقيض الى الاصل فينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال
هكذا نقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان
ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو
مح قال والموجبة الجزئية اه اقول القضية الموجبة
الجزئية ايضا تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها

فيهما فانه اذا صدق بعض الحيوان انسانا يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوانا لانا نجد شيئا ما من الحيوان وهو الانسان
فيكون بعض الانسان حيوانا او على تقدير صدق قولنا
بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوانا
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان
ويلزم منه لا شيء من الحيوان انسان هذا خلف او نقتم هذا
اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه قال
والسالبة الكلية اقول السالبة الكلية يلزم
ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة
الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان
يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر وتنعكس الى قولنا
بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان
هذا خلف او نقتم هذا النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل
بنتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء
من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس

بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو ناطق
بالضرورة دائما وكل ما هو حجر فهو حجر دائما قال والسالبة
الجزئية لا يلزم ان تنعكس والا لتناقض بما مر فيكون الموضوع
فيهما اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم
ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص
يستلزم الاعم فانا قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان
كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان
ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لوجد
الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما لانه يتصدق
العكس في المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس
بحجر ويصدق عكسه البتة وهو بعض الحجر ليس بانسان قال
القياس اه اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من
الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس وترتيبه بانه قول
مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها اي عن تلك الاقوال
لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث

فانه مرکب من قولین اذا سلما لزم عنهما لذاتهما قول آخر
وهو العالم حادث والمراد من القول اعم من ان یکون معقولا
او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد لیتناول
القیاس المؤلف من قولین والقیاس المؤلف من اقوال
فوق الاثنین فالقول الواحد لا یسمی قیاسا وآن
لزم عنه لذاته قول آخر کعکس المساوی وعکس النقیض
وقوله اذا سلمت اشارة الی ان تلک الاقوال لا یلزم
ان تکون مسلمة فی نفسها بل یلزم ان تکون بحیث
لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر لیدخل فی التعریف
القیاس الذی مقدماته صادقة والذی مقدماته
کاذبة کقولنا کل انسان جماد وکل جماد حمار فان هذین
القولین وآن کانا کاذبین فی نفسهما الا انهما بحیث
لو سلما لزم عنهما لذاتهما ان کل انسان حمار وقوله لزم
عنها یحترز به عن الاستقراء والتمثیل لانهما وان سلم
مقدماتهما لکن لا یلزم عنهما شیء آخر لامکان التخلف فی

مدلولها وقوله لذاتها یحترز به عن القیاس الذی یلزم
عنه بعد التسلیم قول آخر لکن لا لذاته بل بواسطة مقدمة
اجنبیة کما فی القیاس المساوی وهو ما یترکب من قولین
بحیث یکون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر کقولنا
ا مساو لب وب مساو لج فان هذین القولین یستلزمان
ا مساو لج لکن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبیة وهی
ان کل مساو للمساوی مساو لذلک المساوی وانما قال
من اقوال ولم یقل من مقدمات لئلا یلزم الدور لان
المقدمة مدعی قولنا بانهما جعلت اجزاء القیاس فاحدوا
القیاس فی تعریفهما ولو اخذت هی ایضا فی تعریف القیاس
لزم الدور قال وهو اما اقترانی او استثنائی القیاس منقسم
الی قسمین اقترانی واستثنائی لانه ان لم یکن
عین النتیجة او نقیضها مذکورا فی القیاس بالفعل فهو
اقترانی کقولنا کل جسم مؤلف وکل مؤلف محدث
فکل جسم محدث وآن کان عین النتیجة او نقیضها

مذكورًا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ونقول لكن النهار ليس بموجود
ينتج فالشمس ليست بطالعة • وانما سمي الاول اقترانيًا
لكون الحدود فيه مقترنة غير متشاة • وانما سمي الثاني
استثنائيًا لاشتماله على اداة الاستثناء وتمراد من
كون عين النتيجة او نقيضها مذكورًا بالفعل في القياس
هو ان يكون طرفاها او طرف نقيضها مذكورين بالترتيب
الذي في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتي القياس آه
اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي القياس
يسمى حدًا اوسطًا لتوسطه بين طرفي المطلوب
سواء كان موضوعًا او محمولًا او مقدمًا او تاليًا وقد مر
مثالها آنفًا وموضوع المطلب يسمى حدًا اصغر لانه اخص
في الاغلب والاخص اقل افرادًا فيكون اصغر ومحمول المطلب
يسمى حدًا اكبر لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادًا فيكون
اكبر والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر تسمى

الصغرى

الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات الاصغر وهذا
ليس الا معنى الصغرى • والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى
الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر • وهذا
ليس الا معنى الكبرى • واقتران الصغرى بالكبرى في
الايجاب والسلب في الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربًا
ولم يذكر المصنف هذا • وهيئة التأليف اي الهيئة الحاصلة
من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلًا • والاشكال
اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولًا في الصغرى موضوعًا
في الكبرى فهو الشكل الاول ج ب • وكل ب ا فكل ج ا
وان كان بالعكس اي وان كان موضوعًا في الصغرى
محمولًا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ا ب • وكل ب ج
فبعض ج ا وان كان اي الحد الاوسط موضوعًا فيهما
اي في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب • وكل د ب فبعض
ب د وهو الشكل الثالث وان كان اي الحد الاوسط محمولًا
فيهما فهو الشكل الثاني نحو كل ج ب • ولا شيء من ا ب

ينتج لا شيء من ب ا فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة
في المنطق قال والشكل الرابع اقوى من هذه الاشكال الاربعة
المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لا يحصل المط
به الا بالتعسر وانما يحصل بالاشكال الباقية بالتبيين ومن
هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية
اعني الثاني والثالث والرابع ترد عند الاحتياج الى
الاول والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج
الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب الباقية اليه
لمشاركته اياه في الصغرى التي هي شرط المقدمتين
لاشتمالها على موضوع المط الذي هو اشرف من المحمول
لان المحمول انما يطلب لاجله • واعلم ان الشكل الثاني انما
ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين
بالايجاب والسلب اي اذا كانت احديهما موجبة والاخرى
سالبة والا لكانتا اما موجبتين او سالبتين واما
ما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة • واما اذا كانتا

موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق
حيوان ينتج كل انسان ناطق كان الحق بالايجاب • واذا بدلنا
الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب نحو
لا شيء من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه
يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر
كان الحق السلب • ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من
الناطق بحجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف
بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم
كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا
لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب • ولو قلنا بعض الفاضل فرس كان الحق السلب
هذا على تقدير ايجاب الكبرى • واما على تقدير سلبها فلانه
يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان
والحق الايجاب • واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق
السلب ولم يذكر المص هذا الشرط قال والشكل الاول ان

اقول لما كان الشكل الاول بين الاشكال اصلا
والباقية مرتدة عند الاحتياج اليه ولهذا ما جعل معيار
العلوم الا ذلك الشكل اورده المص ههنا مع ضروبه
المنتجة دون غيره ليجعل دستورا اى قانونا لينتج
منه المط وتوطئة لتفهم الباقية وضروبه المنتجة
اربعة لان القسمة العقلية يقتضى ان تكون ستة
عشر فيسقط عنها اثنى عشر كما بين فى المطولات
فبقى اربعة الضرب الاول هو ان يكون من موجبتين
كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث و
الضرب الثانى ان يكون من كليتين والكبرى سالبة
والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف و
لا شئ من المؤلف بقديم ينتج لا شئ من الجسم بقديم
والضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى
موجبة جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم

مؤلف

مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب
الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم
ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى و
كلية الكبرى شرط فى الشكل الاول والا لاختلف
النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شئ من الانسان
بفرس وكل فرس حيوان كان الحق الايجاب واذا
بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق
السلب واما الثانى فلانه يصدق كل انسان
حيوان وبعض الحيوان فرس كان الحق السلب و
اذا قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب
قال والقياس الاقترانى ان يتركب اه اقول
لما قسم المص القياس من قبل الى الاقترانى و
الاستثنائى اراد ان يبين ان كل واحد منهما من

اى شئ يتركب فقال القياس الاقترانى انما ان
يتركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين
المقدمتين حملية • وانما ان يتركب من مقدمتين
شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود • وان كان النهار موجودا فالارض
مضيئة ينتج من اقتران هاتين المقدمتين الشرطيتين
المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
واعرا دمن المقدمتين المتصلتين متصلتان لزومیتان
لا اتفاقيتان كما ذكر فى المطولات • وانما ان يتركب
من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد
انما فرد وانما زوج وكل زوج فهو انما زوج الزوج او زوج
الفرد ينتج من هاتين المقدمتين المنفصلتين العدد
انما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد • وانما ان يتركب
القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة شرطية

منفصلة

منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او
بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان
وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين
اولهما منفصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشئ
انسانا فهو جسم • وانما ان يتركب من مقدمة حملية
ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة
كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد انما فرد او زوج وكل
زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من هاتين المقدمتين
اللتين اولهما منفصلة والاخرى حملية كل عدد فهو
انما فرد وانما منقسم بمتساويين • وانما ان يتركب
من مقدمة منفصلة ومقدمة منفصلة سواء كانت المنفصلة
صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا
الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو انما ابيض او
اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة
والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشئ انسانا فهو انما

ابیض او اسود **قال** واما القیاس الاستثنائی
اقول لما فرغ عن بیان القیاس الاقترانی شرع فی بیان
القیاس الاستثنائی فنقول الاستثنائی یترکب
دائما من مقدمتین احدیهما شرطیة والاخری وضع
احد جزئیها ای اثباته او رفعه لیلزم وضع جزء الآخر او
رفعه سواء کانت او منفصلة انا ان کانت متصلة فنقول
ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود لکن الشمس طالعة
ینتج ان النهار موجود ولو قلنا لکن النهار لیس
بموجود ینتج ان الشمس لیست بطالعة واما ان کانت
منفصلة فنقول دائما اما ان یکون العدد زوجا
او فردا لکن هذا العدد زوج ینتج انه لیس بفرد ولو
قلنا لکنه لیس بزوج ینتج انه فرد واذا عرفت هذا
فنقول الشرطیة الموضوعة فی القیاس الاستثنائی
ان کانت متصلة فاستثناء عین المقدم ینتج عین
التالی والا لزم انفکاک اللازم عن الملزوم فیبطل

الملازمة واستثناء نقیض التالی ینتج نقیض المقدم
والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فیبطل الملازمة
ایضا کما رایت فی امثال الاول وان کانت الشرطیة
الموضوعة فی القیاس الاستثنائی منفصلة فاستثناء
عین احد جزئین سواء کان مقدما او تالیا ینتج نقیض
جزء الآخر لامتناع الجمع بینهما واستثناء نقیض احدهما
ای احد جزئین کذلک ینتج عین الآخر لامتناع
الخلو بینهما کما رایت فی امثال الثانی فعلیک بالتامل
فی المثالین المذکورین هذا اذا کانت المنفصلة حقیقیة
وان شئت ان تدرک البحث بکماله فی المنفصلات
فارجع الی الرسالة المطولات **قال** البرهان آه **اقول**
من الاصطلاحات المنطقیة التی یجب استحضارها عند
الخوض فی شیء من العلوم البرهان وهو برسم بانه قیاس
مؤلف من مقدمات یقینیة لانتاج الیقین کما
من الاشارة والیقین هو اعتقاد الشیء بانه لا یمکن

ان يكون الاكذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن
الزوال قوله لا يمكن ان يكون الاكذا يخرج الظن و
هو اعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع يخرج وقوله
غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد • واما اليقينيات
فاقسام منها اوليات وهو ما يحكم فيه بمجرد تصور الطرفين
كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء •
ومنها مشاهدات وهي ما يحكم فيه بالحس سواء كان من الحس
الظاهرة او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة وانار
محرقة وكقولنا ان لنا غضبا وخوفا • ومنها مجربات
وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم الى تكرار المشاهدة
مرة بعد اخرى كقولنا شربة السقمونيا تسهل الصفراء
وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات
وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم الى واسطة تكرار
المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف
تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا

وبعدا

وبعدا ومنها متواترات وهو ما يحكم العقل فيه في جزم
الحكم بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل تواطئهم
على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة
واظهر المعجزة على يده • ومنها قضايا قياساتها معها
وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة حاضرة لا تغيب عن الذهن
عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط
حاضر في الذهن وهو انقسامها بمتساويين • والوسط ما
يقارن بعد قولنا حين يقال لانه كذا قال والجدل هو
قياس آه اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية
المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة
كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية والغرض في
ترتيبها الزام الخصم وهو ظاهر • ومنها الخطابة وهي قياس
مركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او من
مقدمات مظنونة • والغرض منه ترغيب الناس فيما
ينفعهم من امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ و

ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات
تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة
سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها
واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس
وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس
مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او
بالمشهور او مركب من مقدمات وهمية كاذبة
والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى
اما بان يكون من جهة الصورة فكقولنا صورة
الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل
فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة
واما بان يكون من جهة المعنى فكقولنا كل
انسان فرس فهو انسان وكل انسان و
فرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس
اعلم ان ما فيه الاعتماد والتعويل في هذه ال

القيا

القياسيات انما هو البرهان لكونه مركبا من
المقدمات اليقينية ولكن هذا اخر ما كتبنا
من الاوراق لايضاح ما في
كتاب ايساغوجي
ثم بعون
الله

b2
SRC 61(2)
1